



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي ميلة

الرقم التسلسلي:

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، التسيير والتجارة

الشعبة: العلوم الاقتصادية و التجارية

التخصص: مالية

و علوم التسيير

مذكرة بعنوان

دور و تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية و تحقيقها للتنمية المستدامة

دراسة حالة : المؤسسة الوطنية للمنظفات هنكل

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس ل.م.د في علوم التسيير

تخصص مالية

إشراف الأستاذ:

حيمر حمودي

إعداد الطلبة:

- العمري زقار هاجر

- بن ادير وئام

السنة الجامعية: 2011 - 2012

الإهداء

إلى نبع الحنان و العطاء الذي لا يجف إلى من أرضعتني العفة و السمو و الخلق الكريم إلى التي إلى جانبي بروحها و بقلبها و دعائها دوماً أمي الغالية "جميلة".

إلى من غرس في نفسي حب العلم و بعث في روحي العزم و الثقة و الطموح إلى من ضحى من أجلي بكل غالي لأبلغ ما أنا فيه فكان نعم الوالد أبي العزيز "سليم".

إلى مثال الأخوة الحقة إلى الذي كان سندي و قدوتي وكانت نصيحته خير زاد و بسمته منارتي أخي الأكبر "شعبان"، إلى توأم روحي أختي الحنونة "بسمة" إلى الطيبة "نسرين" و المرححة "بثينة" إلى من بث روح الدعابة في بيتنا أخي الصغير "رضا عبد المؤمن".

إلى جدتاي أطال الله في عمرهما اللتان لم ينسياني بدعائهما "فاطمة"، الزهرة إلى كل أخوالي و زوجاتهم و خالاتي و عماتي و عائلاتهم إلى مصدر القوة و الحنان عمي فوضيل و عائلته و إلى روح عمي "صالح" الطاهرة و عائلته.

إلى الشقيقات اللواتي لم تلهن أمي "عديلة، صبرينة، مريم، لامية، أمينة، إيمان، سمية، فاطمة، سامية، شهيمية، سهام، ريمة، سارة، نادية، نجاة، وافية، بسمة، دنيا زاد، عالمة و داد، صفا، مفيدة، نهى، سناء، مروة، كريمة، حنان، ندى...

إلى كل زملائي لخضر، إسحاق، علي، صلاح ...

إلى كل الطلبة معهد العلوم الإقتصادية و إلى كل بنات الإقامة الجامعية للبنات ميلة و إلى مديرتها "صليح سعاد".

إلى من قاسمني أتعاب هذا العمل و عايشت لحظات انجازه معي بطوها و مرها "هاجر" و عائلتها الكريمة.

إلى كل من يذكرهم قلبي و لم يكتبهم قلبي، إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي و عملي هذا.

وأسلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿...من عمل صالحا من ذكر أو أنثى و هو مؤمن
فلنجزيه حياة طيبة و لنجزينهم أجرهم بأحسن ما
كانوا يعملون...﴾

﴿...و ما أوتيتم من العلم إلا قليلا...﴾

صدق الله العظيم

شكر و محرفان



أقدم بالشكر الجزيل و أعز التقدير إلى كل من

ساعدي و لو بكلمة من أجل إنجاز هذا العمل المتواضع.

حيث أخص بالذكر الأستاذ المشرف:

"الدكتور حيمر حمودي"

و إلى كل عمال مركبة المنظفات منزل

و خاصة محمد روباش .

المحتويات

الإهداء.....	
الشكر.....	
الفهرس.....	
المقدمة.....	

الفصل الأول: الأداء المالي

مقدمة الفصل.....	03
–المبحث الأول: مفهوم الأداء المالي و تقويمه.....	04
–المطلب الأول: معنى تقويم الأداء.....	04
–المطلب الثاني: أهداف و مزايا تقويم الأداء.....	04
–المطلب الثالث: القواعد الأساسية لتقويم الأداء.....	05
–المبحث الثاني: المراحل التي تمر بها عملية تقويم الأداء ومعاييرها.....	07
–المطلب الأول: المراحل التي تمر بها عملية تقويم الأداء.....	08
–المطلب الثاني: معايير تقويم الأداء.....	08
–المبحث الثالث: دور التحليل لمالي في تقويم الأداء المالي.....	09
–المطلب الأول: تعريف التحليل المالي.....	09
–المطلب الثاني: قياس (تقويم) الأداء المالي باستخدام النسب المالية.....	11
–المطلب الثالث: أنواع النسب المالية وأهميتها.....	12
خلاصة الفصل.....	18

الفصل الثاني: التنمية المستدامة

مقدمة الفصل.....	20
–المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.....	21
–المطلب الأول: مفاهيم التنمية المستدامة.....	21

- 24.....المطلب الثاني:مبادئ التنمية المستدامة
- 25.....المطلب الثالث:خصائص التنمية المستدامة
- 27.....المبحث الثاني:ـ: أليات التنمية المستدامة و أهدافها
- 27.....المطلب الأول:أليات التنمية المستدامة
- 28.....المطلب الثاني:أهداف التنمية المستدامة
- 29.....المطلب الثالث : معوقات التنمية المستدامة
- 30.....المبحث الثالث:أبعاد التنمية المستدامة
- 31.....المطلب الأول:أبعاد التنمية المستدامة
- 32.....المطلب الثاني:مؤشرات التنمية المستدامة
- 33المطلب الثالث:تمويل التنمية المستدامة
- 37.....خلاصة الفصل

الفصل الثالث:دراسة حالة مركب شلغوم العيد(هنكل)

- 40.....مقدمة الفصل
- 41المبحث الأول:تقديم المركب و الهيكل التنظيمي و نشاطه
- 41.....المطلب الأول:تعريف و نشأة المركب
- 45المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للمركب
- 46.....المطلب الثالث:تطور الإنتاج و تطور المبيعات
- 50المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لدى المركب 2007_2005
- 50.....المطلب الأول: بعض المؤشرات عن المؤسسة
- 51.....المطلب الثاني :تحليل جدول حسابات النتائج
- 53.....المطلب الثالث: استخدام النسب المالية
- 65.....المبحث الثالث:دور الأداء المالي في تحقيق التنمية المستدامة
- 65.....المطلب الأول:تنمية موالية للطبيعة

المطلب الثاني :علاقة التنمية المستدامة بالأداء.....66

المطلب الثالث:مساهمة الأداء المالي في المؤسسة و تحقيقها للتنمية المستدامة.....69

الخاتمة.....75

المراجع.....

الملاحق.....

فهرس الجداول و الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
44	الهيكل التنظيمي للمركب	1
49	تطور الإنتاج من سنة 2008 إلى 2012 .	2
49	يظهر تطور مبيعات المركب السنوي	3
50	تطور هيكل العمال 2005-2007.	4
50	تطور الكتلة الأجرية من 2005-2007.	5
49	تطور رقم الأعمال 2005/2007	6
49	النتيجة الإجمالية لدورات 2005 . 2006 . 2007	7
52	جدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة .	8
54	حساب نسبة التداول 2007/2005	9
54	نسبة السيولة السريعة 2007/2005	10
55	حساب نسبة السيولة المطلقة 2007/2005	11
55	حساب نسبة رأس المال 2007/2005	12
56	نسبة دوران الأصول الثابتة 2005 – 2007	13
56	معدل دوران الأصول المتداولة	14
57	نسبة هامش الربح الإجمالي 2007/2005	15
57	نسبة هامش الربح الصافي 2005 – 2007 .	16
58	نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات 2005-2007.	17
58	نسبة العائد على الأصول 2005 – 2007	18
59	نسبة العائد حقوق الملكية 2005 – 2007	19
59	الميزانية المحاسبية المفصلة 2005 – 2007.	20
61	الميزانية المالية المفصلة 2005 – 2007 .	21
64	الميزانية المالية المختصرة 2005 – 2007 .	22
69	الأهداف المرسومة من أجل حماية البيئة	23
70	الأهداف المحبطة بالموقع	24
71	التأثير على البيئة و معالجته	25

قائمة الأشكال:

67	أبعاد التنمية المستدامة و تكاملها	01
68	منحنى يوضح نسق النمو و الانهيار	02

المقدمة العامة :

لقد حظيت دراسة المؤسسة الاقتصادية في العشرينات الأخيرة بإهتمام كبير ومتزايد من قبل الباحثين و الممارسين فهي تسعى على إختلاف طبيعة نشاطها إلى تحقيق الأداء الإقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها إلا أنها تحدث خلال نشاطها مجموعة من الآثار السلبية على البيئة، المجتمع و الإقتصاد و هو ما أدى إلى الحديث عن التنمية المستدامة كونها تعد أداة أولية لتطبيق أهداف هذه المؤسسة و المتمثلة أساسا في الفعالية الإقتصادية، العدالة الإجتماعية و المحافظة على مواردها البيئية و حسن إستغلالها من خلال إرساء معايير تقاس على أساسها مستويات الأداء، لهذا أصبح من الضروري إدماج الأداء المالي في إستراتيجية هذه المؤسسة بما يضمن مساهمته في تحقيق تنمية مستدامة و تكوين مؤسسات إقتصادية مسؤولة و مؤثرة تشارك في الإقتصاد الوطني.

في ظل هذا الإهتمام المتزايد و التوجه الجديد للمؤسسات الإقتصادية تبرز لنا معالم الإشكالية التي تعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

"إلى أي مدى يمكن للمؤسسة الإقتصادية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال قيامها بتقييم لأدائها المالي؟

و يمكن تجزئة سؤال الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

. هل يعتبر الأداء المالي كأداة لتقييم المؤسسة؟

. كيف يمكن قياس المسؤولية البيئية و الإجتماعية و الإقتصادية و التكنولوجية للمؤسسة الإقتصادية؟

. م مدى تحمل المركب محل الدراسة "هنكل" للمسؤولية البيئية و الإجتماعية و الإقتصادية و التكنولوجية من خلال تقييمه لأدائه المالي؟

فرضيات البحث:

— يعتبر الأداء المالي أداة من أدوات تقييم المؤسسة.

— هناك أدوات محاسبية تمكننا من تقييم المسؤولية البيئية و الإجتماعية و الإقتصادية و التكنولوجية تجاه تحقيق التنمية المستدامة.

— يلتزم المركب محل الدراسة "هنكل" بالمسؤولية الإقتصادية، البيئية، الإجتماعية، التكنولوجية.

أسباب إختيار البحث:

— حاجة و متطلبات البيئة الإقتصادية لمثل هذه الدراسات

— المساهمة في التوعية لتحقيق تنمية مستدامة

أهمية الدراسة:

نهدف من خلال بحثنا إلى معرفة موضوع هام يتعلق بالمؤسسة الإقتصادية و إلتزامها في تحقيق التنمية المستدامة و ذلك بتقييمنا لأدائها لمالي من خلال إبراز مجموعة من الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك كما أردنا إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لمعرفة حركة نمو مؤسساتنا الإقتصادية.

حدود الدراسة:

إن الدراسة التطبيقية تعلقت بمركب "هنكل" للمنظمات لكونه مركب يعطي تأثير عملياته نتائج مهمة على موارد المجتمع الأقتصادية و البيئية.

منهج الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع إستخدمنا النهج الوصفي و التحليلي حيث تطرقنا إلى الإطار النظري للأداء المالي و التنمية المستدامة إلى جانب إستخدامنا للمنهج التحليلي بإدراج معايير يقاس على أساسها مستوى الأداء المالي، كما إستخدمنا منهج دراسة حالة لإسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسة محل الدراسة.

و لدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول أساسية:

حيث في الفصل الأول قمنا بعرض مفاهيم أساسية للأداء المالي و تقويمه بالإضافة المراحل التي تمر بها عملية التقويم و بعدها تحدثنا عن دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي.

في الفصل الثاني أبرزنا ماهية التنمية المستدامة و مبادئها كما تم توضيح خصائصها و أهدافها بالإضافة كذلك إلى أبعاد التنمية المستدامة.

و في الفصل الثالث و بعد تقديم المؤسسة محل الدراسة تم تحديد أنشطتها و هيكلها التنظيمي ثم تعرضنا إلى قياس و تقييم أدائها المالي لينتهي الفصل بعرض نتائج القياس على التنمية المستدامة. و خلال إعدادنا لهذا البحث إعترضتنا بعض الصعوبات أهمها نقص المصادر التي تعالج موضوع الأداء المالي إلى جانب نقص المراجع المتعلقة بالتنمية المستدامة نظرا لحدثة الموضوع أما بالنسبة للجانب التطبيقي لم يكن بالأمر السهل حيث كانت المعلومات المتعلقة بموضوعنا موزعة على مستوى عدة جهات الأمر الذي أدى بنا إلى تكرار لزيارات و تكثيف المقابلات للحصول على معلومات كافية تمكنا

من إجراء الدراسة و الحمد لله فقد إستطعنا التعرف على نشاطه إكتساب المعلومات الكافية بشأنه
لتكملت دراستنا.

مقدمة الفصل الأول

لكل شركة مؤشرات ومعايير مالية تساعد المستثمرين في التعرف بسهولة يسر على أداء الشركة من مختلف النواحي من خلال الأرقام المقارنة أو من خلال النسب المئوية أو الرسوم البيانية هذا لتسهيل فهم المتغيرات والنتائج بسهولة أكثر من الغوص في الأرقام الجامدة ويمكن إدراج هذه المؤشرات والمعايير المالية تحت عناوين عديدة ومنها ما يتعلق بالربحية والسيولة والنشاط وبكل تأكيد كلها تلعب دورات توعويا وتنقيفيا مهما لمستخدمي البيانات المالية فكل ما بادرت إليه إدارة البورصة في نشر مجموعة من المؤشرات والأرقام المالية عن شركات المساهمة العامة يأتي في إطار تعريف المستثمرين والمساهمين والمهتمين وجهات الرقابة العامة والخاصة بأداء الشركات والتغير في أسعار الأسهم وإلقاء الضوء على أدائها من مختلف النواحي للأخذ بها عند إتخاذ قراراتنا الإستثمارية والإقتصادية .

0المبحث الأول: مفهوم الأداء المالي و تقييمه:

المطلب الأول: معنى تقويم الأداء

يراد بتقويم الأداء قياس مستوى أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه واقترح الحلول اللازمة للتغلب على أسباب النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل.

كما ينظر إلى تقويم الأداء كونه جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة .

يعرف الأداء أيضا بأنه الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب.

نستخلص مما تقدم أن تقويم الأداء يعني:

مجموع الدراسات والعمليات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية على إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاجي والتقني والتسويقي والتخطيطي....الخ:
خلال فترة زمنية محدودة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بال نوعية والكمية والجودة المطلوبة و بيان مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثيلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجا و تطورا في مجال عملها.¹

المطلب الثاني: أهداف ومزايا تقويم الأداء:

تستهدف عملية تقويم الأداء تحقيق ما يأتي:

- أ: الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة الأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية .
ب: الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنقذين إلى وسائل تقيدها مستقبلا

¹ مجيد الكرخي، تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص31.

ج: تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يطالع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته سلباً أو إيجاباً الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة .

د: الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل وبنوعية جيدة

ه: تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مشروع فصناعة فقطاع وصولاً للتقييم الشامل أعلاه.

و: تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتنا في المسار الصحيح بنا يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرية غير الواقعية .¹

المطلب الثالث: القواعد الأساسية لتقييم الأداء:

تستند عملية تقييم الأداء على عدة قواعد أساسية يمكن تلخيصها بالآتي

1: تحديد الأهداف: إن إجراء تقييم أداء أي وحدة اقتصادية يقتضي التعرف على الأهداف التي تريد تحقيقها والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق مستعينين بالأرقام والنسب والتوصيف الملائم كالربحية والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها وحجم نوع السلع والخدمات التي تنتجها وغير ذلك فالوحدة الاقتصادية لا يتوقف دورها على رسم السياسات والهدف العام لنشاطها بل يجب أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها والتي تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد وبعيدة الأمد وأهداف رئيسية وأهداف فرعية لتغطي كل قسم أو معمل أو خط إنتاجي ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة أن تكون هذه الأهداف معروفة ومفهومة للعاملين في الوحدة الاقتصادية ولكل شأن نشاط الوحدة.

2: وضع الخطة الإنتاجية: بعد استكمال تحديد أهداف المنشأة لأبد من وضع خطة متكاملة الإنتاج تلك الأهداف توضح فيها الموارد المالية والبشرية والمالية المتاحة للوحدة وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية التي تتبعها في إدارة واستخدام هذه الموارد وطبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ونوع التقنية المستخدمة وأساليب إعداد القوى العاملة وتدريبها وقد يتطلب ذلك وضع خطط مساندة للخطة العامة كل منها تمثل نشاط فرعي في الوحدة على أن يجري إعدادها في ضوء الأهداف العامة مع مراعاة درجة عالية من التنسيق والتكامل بينها وان يساهم العاملون في وضعها وأن تكون واضحة مفهومة بالنسبة لهم لكونهم المكلفون بإنجازها وأن جهدهم هذا

¹ المرجع نفسه، ص32.

خاضع للمتابعة والرقابة والقياس كما ينبغي أن تكون خطة العمل سواء على مستوى الوحدة أو هيكلها المختلفة منسجمة مع الهيكل التنظيمي ومع الأهداف المرسومة

3: تحديد مراكز المسؤولية: يقصد بمركز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط الوحدة الاقتصادية وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها وعلى هذا الأساس يجب أن تحدد مسبقاً مسؤولية كل مركز من العملية الإنتاجية لأجل الوقوف على مستوى الأداء في كل مركز وعائدية الإنحرافات التي وقعت خلال عملية التنفيذ سواء كانت في مركز معين أو مراكز عدة.¹

4: تحديد معايير الأداء: تتطلب إجراءات تقويم الأداء وضع معايير لهذا الغرض وهي مجموعة من المقاييس والنسب والأسس التي تقاس بها الإنجازات التي حققتها المنشأة .

لقد فرضت الحاجة التي نجمت عن توسع نشاطات الوحدات الاقتصادية إلى وجود مثل هذه المعايير بعد أن كانت قليلة بمقدور الإدارة العليا متابعتها والإشراف المباشر عليها وتقويم المنجز من الأعمال فيها أما في الوقت الحاضر فقد أصبح لزاماً على الإدارة العليا أن تقسم المسؤوليات والصلاحيات على الإدارات في الفروع والأقسام (مراكز المسؤولية) ومع تشعب تلك المسؤوليات والصلاحيات تشعبت معايير الأداء وتتنوعت مما أدى بالمهتمين بهذا الموضوع إلى وضع مئات من هذه المعايير والنسب لهذا الغرض ولكن في جميع الأحوال من الضروري على أية وحدة أو مركز مسؤولية ملاحظة ما يأتي عند اختيار المعايير الخاصة بها.

- أ- اختيار المعايير الأكثر تناسب مع طبيعة النشاط والأكثر انسجاماً مع الأهداف المرسومة
- ب- اختيار المعايير الأكثر وضوحاً وفهماً بالنسبة للعاملين بحيث يكون بمقدورهم تطبيق هذه المعايير ببساطة والخروج بنتائج واقعية ومعبرة عن طبيعة الإنحرافات وسبل معالجتها.
- ج- ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها وهذا نابع من كون أهداف كل وحدة تختلف عن الأخرى تبعاً لطبيعة نشاطها والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها وهذا يتطلب انتقاء الأوزان الحقيقية لكل هدف من الأهداف وبما يتلاءم مع دوره وموقعه بين الأهداف الأخرى للوحدة.²

¹ المرجع نفسه-ص37.

² المرجع نفسه ص38.

المبحث الثاني: المراحل التي تمر بها عملية التقييم و معاييرها:

المطلب الأول : المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء بمراحل عدة نجملها بالآتي:

1- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية التقييم والمتعلقة بنشاط المنشأة والتي يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقة الإنتاجية والمستخدمات ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم وغير ذلك إن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال السنة المعنية إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات عن أنشطة المنشآت المشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المنشآت في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.

2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية

لوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

3- إجراء عملية التقييم: باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن يشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

4- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف

المخططة وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وأن أسبابها قد حددت وان الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وان الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

5- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات

التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.¹

المطلب الثاني : معايير تقييم الأداء

يقسم المعنيون بتقييم الأداء المعايير المستخدمة في عملية التقييم إلى ثلاثة مجاميع رئيسية هي .

1- المعايير المتعلقة باقتصاد الوحدة.

¹ المرجع نفسه- ص39.

2- المعايير المتعلقة بالكفاءة.

3- المعايير المتعلقة بالفعالية.

حيث تعرف هذه المعايير لدى المؤسسات الرقابية والتقويمية المعنية في موضوع تقويم الأداء بالثري آيس (3es) وقد يكون من المفيد التطرق إلى دلالات هذه المعايير بصورة مختصرة قبل الاستعراض التفصيلي للمعايير ضمن إطارها العام.

1- المعايير المتعلقة بتقويم اقتصاديات الوحدة (economies)

وتستخدم هذه المعايير في التعرف على اقتصاديات الوحدة أي قدرتها على الإقلال من كلف مدخلات الإنتاج مع المحافظة على المستوى المطلوب من الإنتاج سواء في الكمية المقررة أو النوعية المستهدفة أي أن هذه المعايير تنصب على الكشف عما إذا استطاعت الوحدة من تحقيق إنتاجها بأحسن نوعية وبأقل التكاليف ولا تقتصر جهود الوحدة على تخفيض التكاليف في مجال معين بل تشمل كل مراكز الكلف التي تعمل فيها كتخفيض تكاليف المستلزمات السلعية أو تخفيض نفقات الأفراد العاملين أو تخفيض تكاليف الإندثارات وبعبارة موجزة تنصب وظيفه المعايير الاقتصادية على بيان ما حققته الوحدة في مجال الاقتصاد في تكاليف الإنتاج ومقدار التوفير الذي أنجزته مع المحافظة على النوعية .

2- المعايير المتعلقة بتقويم كفاءة الوحدة (efficienag)

وتنصب وظيفه هذه المعايير على قياس مدى نجاح الوحدة في أحكام العلاقة بين الموارد (المخلات) المستخدمة والمخرجات بطريقة كفوءة تهدف إلى تعظيم المخرجات وتخفيض المدخلات وقد تتجه الوحدة في مجال الارتقاء بكفاءتها الإنتاجية إلى السعي لتحقيق خططها الإنتاجية في إنتاج سلع وخدمات بالنوعية والوقت المقررين وبأقل مقدار من المدخلات وقد يتحقق ذلك أيضا عن طريق زيادة الإنتاج مع الاحتفاظ بنفس المستوى من مستلزمات الإنتاج أو تخفيض المستلزمات مع الاحتفاظ بنفس المستوى من الإنتاج وهذا يتطلب من الوحدة تعبئة طاقاتها من أجل بلوغ الأهداف المسطرة في خططها الإنتاجية وذلك بتحقيق أعلى إنتاج ممكن بنوعية جيدة وبالتوقيتات المطلوبة وباستخدام كافة الأساليب التي من شأنها أن تؤدي إلى تشخيص الإنحرافات بمختلف أنواعها بهدف الوقوف على أسبابها ومن ثم السعي إلى معالجتها إضافة إلى اعتماد سياسة سعرية تساعد على تقدير قيم المدخلات والمخرجات بحيث يكون بالإمكان في ضوءها توجيه الموارد نحو الوجهة الرشيدة والمطلوبة.

باختصار فإن المعايير التي تعني في تقويم الكفاءة الإنتاجية تهدف إلى بيان مدى نجاح الوحدة

الاقتصادية في تحقيق أفضل مخرجات ممكنة بأقل ممكنة ولهذا تأخذ هذه المعايير

نسبة (المخرجات المدخلات) أو نسبة (المصروفات المخرجات) أي ما يدعى (unit cost تكلفة الوحدة)

3- المعايير المتعلقة بالفعالية (effectiveness)

وتختص هذه المعايير في الكشف عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وذلك عن طريق العلاقة بين المخطط والفعل من الأهداف وفيما إذا نجحت الوحدة في تعبئة مواردها بالكفاءة المطلوبة في تحقيق الأهداف التي وضعتها في خطتها الإنتاجية وتلجأ الوحدة الاقتصادية عادة إلى اعتماد عدة أساليب في سبيل التحقق من بلوغ أهدافها بفعالية وذلك عن طريق تأشير مدى تحقق خطة إنتاج و المبيعات و التكاليف وصافي الأرباح والقيمة المضافة وغيرها من العناصر الأساسية لنشاط الوحدة ومقارنة ذلك بما تحقق في السنة السابقة وملاحظة التطورات الإيجابية التي حصلت أو التراجعات التي حدثت .

وخلاصة القول أن المعايير التي تقاس بها الفعالية تعني بيان مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها. ويلاحظ من استعراض التبويب أعلاه والذي حضي بإجماع المعنيين بكفاءة الأداء بأن هناك بعض التداخل بين مجموعة وأخرى فتحقق توفير في الاستخدامات وفق ما يقتضيه الأداء الاقتصادي للوحدة بتشابك مع كفاءة الوحدة الإنتاجية في تحقيق أفضل إنتاج بأقل التكاليف كما أن بعض ذلك يقع ضمن فعالية الوحدة في تحقيق أهدافها وفي ضوء ما تقدم يمكن أن توظف بعض معايير قياس اقتصادية الوحدة في قياس كفاءتها الإنتاجية أو تحقيق أهدافها والعكس صحيح وعلى هذا الأساس فقد إرتأينا اعتماد أسلوب آخر في تبويب معايير تقويم الأداء وذلك بتقسيمها وفقا للجوانب المختلفة لنشاط الوحدة الاقتصادية ابتداء من المعايير العامة ومقاييس ربحية الوحدة ومدى مساهمة عناصر الإنتاج في تحقيق الأهداف ومدى فعالية الهيكل التمويلي للوحدة وقدرتها على الوفاء بمستحققاتها ومستوى كفاءة الوحدة في إدارة أموالها... الخ وبعد الانتهاء من هذا التبويب وجدنا من المفيد العودة إلى التبويب الثلاثي وذلك بإعادة تصنيف المعايير حسب جوانب الأداء الثلاثية (الاقتصادية والكفاءة والفعلية) وفق مصفوفة تساعد على انتقاء المعيار المناسب وحسبما تستدعيه المهمة التقييمية المطلوبة¹

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي:**المطلب الأول: تعريف التحليل المالي:**

يعتبر التحليل المالي جزء من التحليل الاقتصادي ويقصد بالتحليل الاقتصادي تحليل نشاط المنشأة ككل فمن المعروف أن الهيكل الإداري للمشأة يتكون من إدارات فرعية كإدارة الإنتاج التسويق الخدمات والإدارة المالية وعليه فإن التحليل الذي ينصب على نشاط التسويق أو على نشاط الإنتاج والذي يترجم في صورة وحدات نقدية تظهر من خلال القوائم المالية يأخذ صورة التحليل الاقتصادي أما التحليل المالي فيقصد به عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار وتشكل

¹ المرجع نفسه- ص97-98-99-100.

النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل كما أن التحليل المالي يهدف إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة للحكم على توازنها المالي ومرد وديتها.¹

كما أن ظهور التحليل المالي تزامن مع ظهور الوظيفة المالية كوظيفة مستقلة كباقي وظائف المنشأة الأخرى وقد برزت الوظيفة منذ عام 1900 على وجه التحديد حينما أجريت دراسات مالية ميدانية باستخدام التحليل لدراسة الوضع المالي للمنشآت الأمريكية حيث أجريت الدراسات على 981 منشأة من خلال استخدام سبعة نسب مالية لمعرفة الوضع المالي لهذه المنشآت ثم أصبح بعد ذلك التحليل وظيفة مساندة للوظيفة المالية بشكل عام بوصفه أساسا لتطوير الوظيفة المالية وموضوعا مستقلا يدرس في الجامعات والمدارس المختصة في مجال المال والاقتصاد.

ينظر إلى التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار هذا ويتناول التحليل المالي هذه المعلومات بالتدقيق والتحليل والتفسير والتقييم لتحقيق الأغراض التالية.²

1- معرفة المركز المالي للشركة.
2- الوصول إلى القيم الاستثمارية في الشركة وتقويم مستوى كفاءة عملها ومدى صلاحية سياستها المالية والإنتاجية .

3- تخطيط السياسات المالية بما في ذلك سياسة استهلاك الأصول وسياسة الانتماء والتحليل والاستئجار والمخزون السلعي وتكوين الإحتياطات والاستثمارات .ومن خلاله تتمكن الإدارة المالية من تجزئة الظاهرة والأوضاع المالية موضوع البحث إلى العناصر المهونة والمحددة وبالتالي تمكينها من دراسة العلاقة المتداخلة بين هذه العناصر حيث يتم التحليل باستخدام الأساليب والطرق المحاسبية والرياضية التي تحدد العلاقات المتشابهة ويجب أن لا يتم التحليل المالي بمعزل عن الوقائع الموضوعية الموجودة وهو الذي يهتم بالأعمال والمشروعات ومراكزها المالية حيث يقوم بقياس وتوصيل المعلومات للوضع المالي وتبيين مراكزها المالية.

ومن أكثر المواد المستخدمة في هذا المجال هي النسب المالية وتقتضي الطبيعة الخاصة باستخدام النسب المالية في التحليل توضيح موقف المشأة من عملياتها التي قامت بها خلال الفترة الماضية إن غاية المستثمر من تحليل البيانات المالية المتاحة لديه هي التنبؤ بما سيكون عليه الوضع المالي له في المستقبل

¹ لطرش سميرة، تحت إشراف الأستاذة لعرابة مولودة، تقييم الأداء المالي لمنشأة مسجلة في البورصة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة لمجستير. جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2001. 2002

² عدنان النعيمي، سعدون الساقى، أسامة سلام، شقيري نوري موسى، الإدارة المالية لنظرية والتطبيق، كلية العلوم الإدارية والمالية جامعة الإسراء الخاصة، الطبعة الأولى، عمان 2007، ص 99.

ومن وجهة نظر المدير المالي يفيد التحليل المالي في توقع الظروف المستقبلية لكي يصبح بإمكانه التخطيط للنشاطات التي من شأنها التأثير على المستوى العام للشركة.¹

المطلب الثاني: قياس الأداء المالي باستخدام النسب المالية:

يعتبر التحليل المالي و التخطيط من الأنشطة الهامة للإدارة المالية لذلك يقوم المدير المالي بتحليل البيانات التاريخية للكشف عن العوامل ذات التأثير على حقوق الملكية وأيضاً وضع الخطط الهادفة إلى تنمية الثروة للتحليل والدراسة أيضاً فمثلاً قد يضع المدير خطط لتغيير هيكل رأس المال أو الإستثمار الأموال في مشروعات استثمارية فكل هذه الجوانب لا بد أن تخضع للدراسة والتحليل أي أن التخطيط المالي ضروري لوضع الخطط للشركة وتوجيه النشاط في المستقبل وترجع هذه الخطط في شكل موازنات ينظر إلى التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار وتشكيل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل فالنسبة المالية هي علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة وتسمى بالنسبة المرجعية وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف مثلاً معدل دوران الأصول يساوي المبيعات الأصول فهذا المعدل عبارة عن علاقة بين رقمين هما المبيعات والأصول ويفيد هذا الرقم كمؤشر يبين في المتوسط عدد المرات التي استخدمت فيها الأصول في عمليات الشركة ويعتبر أيضاً مؤشر للحكم على كفاءة الإدارة في الاستفادة من هذه الأصول فكلما كان هذا المعدل مرتفعاً كلما دل على الكفاءة في إدارة الأصول (مع ثبات الظروف الأخرى) أو أن النسبة أو المعدل تقيس العلاقة الكمية بين قيمتين وبذلك يمكن الحكم على الموقف موضع البحث وهذا ما توفره النسب المالية.

مصادر المعلومات للتحليل المالي :

تفيد القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) في الحصول على المعلومات الأساسية التي تستخدم في التحليل المالي بواسطة النسب المالية بالإضافة إلى ما يمكن للمحلل المالي الحصول عليه من مصادر أخرى كتقارير مجالس الإدارة.

أنواع النسب المالية:

يمكن تصنيف النسب المالية وفقاً للنشاط أو المهنة المراد تقييمها حيث تصنف هذه النسب إلى خمس مجموعات هي:

1- النسب التي تقيس القدرة على أداء الالتزامات القصيرة الأجل (نسب السيولة) liquidity ratios

¹ د، محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة لمالية: الإستثمار و التمويل تحليل مالي لأسواق المالية والدولية، دار الحامدة، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص87.

- 2- النسب التي تقيس درجة المديونية (نسب الرفع والتغطية) leverage ratios
 3- النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل (نسب النشاط والدوران) activity ratios
 4- النسب التي تقيس الربحية والعائد profitability ratios
 5- النسب التي تقيس العلاقة بين المنفعة التكلفة واحتمالية الإستثمار بالشركة.¹

المطلب الثالث: أنواع النسب المالية و أهميتها

النسب المالية :

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي و أكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين ، وهي من أقدم هذه الأدوات ، حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين بها آنذاك المستخدمون و أصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية ولعل أهم ماسا عد على انتشار النسب بين المحللين و المستخدمين سهولة استخراجها و فهمها و إمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء و أوجه النشاط المختلفة و قد أصبحت النسب المالية من أهم الوسائل المستخدمة في الرقابة و تقويم الأداء في المشاريع الاقتصادية .

تعريف النسب المالية:

عرفت النسب المالية بالعديد من التعاريف نختار منها :

- ❖ النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا للعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية²
- ❖ النسب المالية هي علاقة تقارن بين رقمين و نتائج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة تسمى بالنسبة المرجعية :أي أن النسبة أو المعدل .
- نقيس العلاقة الكمية بين قيمتين، و ذلك يمكن الحكم على الموقف موضع البحث و هذا ما توفره النسب المالية
- ❖ النسب تظهر على شكل علاقة تميز في لحظة معينة، هيكل، نشاط، أو إمكانية مؤسسة أو فرع محدد، هي إذن مؤشر رقمي يعبر عن الوضعية المالية للمنظمة

مع أن النسب تبدو مختلفة إلا أن جميعها تعتبر عن حقيقة واجدة إلا وهي :

النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي تكون بعلاقة بين رقميين البسط و المقام تم وضعهما بطريقة ما حيث انه كلما تغيرت النسبة كلما دل ذلك على وضعية ما تبين موقف لموضع البحث

¹ د،عبد الغفار حنفي،تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر، 2005 ،ص51، 52.

² د. مؤيد راضي خنقر - د. غسان فلاح المطازنة - تحليل القوائم المالية دار المسيرة للنشر و التوزيع - الطبعة 1

- عمان - الأردن - 2006 ص127

و يمكن تصنيف النسب المالية كمايلي :

1- نسب السيولة :

هي نسب تقيس القدرة على أداء الالتزامات القصيرة الأجل و تعبر عن قابلية المنشأة على تحويل موجداتها المتداولة إلى سيولة نقدية للإيفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال القدرة المالية (سنة واحدة) ومن أهم نسب السيولة نذكر:

1-1- نسبة التداول:

وهي من أكثر نسب السيولة استخداما، وتسمى بنسبة صافي رأس المال العامل و هي علاقة بين الأصول المتداولة و بين الخصوم المتداولة و تحسب هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

الأصول المتداولة

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الخصوم المتداولة

1-2-نسبة السيولة السريعة:

هذه النسبة هي الأخرى تمثل العلاقة بين الأصول المتداولة و بين الخصوم المتداولة، حيث تأخذ هذه النسبة بالاعتبار التفاوت في درجات السيولة للأصول المتداولة وهو ما تجاهلته نسبة التداول و تأخذ النسبة الصيغة التالية:

الأصول المتداولة - المخزون السلعي

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الخصوم المتداولة

1-3-نسبة السيولة المطلقة (النسبة النقدية) :

تدرس هذه النسبة مقدار ما يتوفر من النقدية وما هو في حكمها (كالاستثمارات في الأوراق المالية) لسداد الالتزامات المتداولة

النقدية في الصندوق و البنوك + الاستثمارات في أوراق المالية

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقدية في الصندوق و البنوك + الاستثمارات في أوراق المالية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الخصوم المتداولة

1-4- رأس المال العامل :

يمثل رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة و الالتزامات المتداولة ، لذا فانه يعرف أيضا بصافي رأس المال العامل (net work capital) ، ويستخدم صافي رأس المال العامل كمؤشر

للحكم على سيولة المنشآت و قدرتها على سداد التزاماتها في المدى القصير و يستخرج هذا المؤشر من خلال الصيغة التالية :

$$\text{صافي رأس المال} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الالتزامات المتداولة}^1$$

2-نسب النشاط :

انطلاقاً من كون المنشأة عبارة عن مجموعة من الوسائل المادية ، البشرية ، و المالية فإنه و في إطار التقييم المالي للمنشأة لابد من دراسة مدى كفاءة الإدارة في استغلال هذه الموارد من أجل تحقيق أقصى عائد ممكن ، لهذا تم استخدام نسب النشاط التي تهتم بتقييم كفاءة الأداء في المنشأة على مختلف الأصعدة التشغيلية كإدارة المخزون و الذمم المدينة و الأصول الثابتة ، و هو ما يفسر تسميتها بنسب التشغيل ، وهذا ما نستخرجه من النسب التالية :

2-1-معدل دوران المخزون:²

تبين هذه النسبة فعالية المنشأة و قدرتها على بيع بضائعها، و يمكن للمحلل من خلالها الحكم على الإدارات المسؤولة عن عمليات البيع و فعالية سياستها، و يمكن قياس هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

كلفة المبيعات

معدل دوران المخزون =

متوسط المخزون

بضاعة أول المدة +بضاعة آخر المدة

و يكون متوسط المخزون =

2

وفي المنشآت الصناعية يكون المخزون عبارة عن البضاعة الجاهزة

2-2-معدل دوران الأصول المتداولة:³

يبين مدى قدرة الإدارة على استغلال موجداتها المتداولة بشكل يسمح بزيادة المبيعات و يحسب

بالصيغة التالية:

المبيعات

معدل دوران الأصول المتداولة =

الأصول المتداولة

^{1/} لطرش سميرة - مرجع سابق ذكره ص131

^{2/} د مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطازنة -مرجع سابق ذكره ص155

^{3/} لطرش سميرة -مرجع سابق ذكره - ص134-135

2-3- معدل دوران الأصول الثابتة:

يقيس عدد المرات التي تستخدم فيها المؤسسة موجداتها الثابتة من اجل تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة ومن ثم بيعها و تكتب بالصيغة التالية:

$$\text{نسبة دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{أصول الثابتة}}$$

2-4- متوسط فترة التحصيل:

يتم التعبير عن فترة التحصيل بالأيام فهو يستعمل من اجل حساب المدة المتوسطة التي يجب انتظارها حتى يتم تحصيل قيمة أرصدة العملاء حيث تحسب كالاتي:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{رصيد العملاء} * \text{عدد أيام السنة}}{\text{المبيعات الآجلة السنوية}}$$

3- نسب الربحية:

هي نسب تقيس الربحية و الكفاءة التشغيلية للشركة و الربحية هي النتيجة النهائية لعدد من القرارات التي يتخذها المدير المالي ، وتبين مدى كفاءة المنشأة في تحقيق الإرباح خلال الفترة التشغيلية المحددة و أهم النسب :

3-1- نسب ربحية المبيعات :

يعد صافي الربح هو المقياس العام لإنجاح المنشأة و كفاءة أدائها ولذا وجب تحليل قائمة الدخل لمعرفة مدى تحقيق الهدف الربحي للمنشأة لذلك لا يمكن الوقوف عليه في تحليل المركز المالي ، كما أن تحليل الدخل يهمننا في التحليل الطويل الأجل لأعمال الشركة ، ومن بين هذه النسب :¹

$$\text{نسبة هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{المبيعات}} * 100$$

صافي الربح بعد دفع ضرائب و المصاريف

$$\text{نسبة هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح بعد دفع ضرائب و المصاريف}}{\text{المبيعات}} * 100$$

¹ / د-محمد سعيد عبد الهادي -مرجع سابق ذكره- ص 165

3-1-1-نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات :¹

ويمكن الحصول على هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

مجمل الربح

$$\text{نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

صافي المبيعات

كما انه يمكن للمحلل أن يستعين بنسبة أخرى للبحث في أسباب الارتفاع و الانخفاض في هذه النسبة و خاصة في تلك الأسباب التي نتجت عن ارتفاع كلفة المبيعات حيث تصاع النسبة التالية لهذا الغرض :

كلفة المبيعات

$$\text{نسبة كلفة المبيعات إلى صافي المبيعات} = \frac{\text{كلفة المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

صافي المبيعات

3-1-ب-نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات :

يمكن احتساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

مصاريف التشغيل

$$\text{نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات} = \frac{\text{مصاريف التشغيل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

مصاريف المبيعات

3-1-ج-نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات:

تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح وصافي المبيعات ، و يتم ذلك من خلال الصيغة

التالية :

صافي الربح

$$\text{نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

صافي المبيعات

¹/ د-مؤيد راضي خنفر-د-غسان فلاح مطازنة ، مرجع سابق ذكره ص139

3-2- نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات¹:

وهي نسب تربط بين صافي الربح وبين الاستثمارات، و تأخذ هذه الاستثمارات مفاهيم مالية عدة و هي:

الأصول، حقوق الملكية ، و رأس المال.

3-2-1-نسبة صافي الربح إلى الأصول :

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين صافي الربح و الأصول، و تأخذ هذه نسبة الصيغة التالية:

صافي الربح

= العائد على الأصول

مجموع الأصول

ويجب الإشارة هنا إلى هناك من يرى أن نسبة العائد على الأصول يجب أن تكون بالصيغة التالية إذا أردنا أن نحكم بشكل دقيق على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها لتحقيق الأرباح:

صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب (ebtt)

مجموع الأصول

3-2-ب نسبة العائد على حقوق الملكية :

هي نسبة من نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات حيث يتم بموجبها الربط بين صافي الربح المتحقق خلال فترة ما و بين حقوق الملكية لنفس الفترة ، و تأخذ النسبة الصيغة التالية :

صافي الربح

= العائد على حقوق الملكية

حقوق الملكية

3-3-العائد على رأس المال المستثمر :

و يتم بموجب هذه النسبة الربط بين صافي الربح و رأس المال المستثمر ، و تتخذ النسبة الصيغة التالية :

صافي الربح

= العائد على رأس المال المستثمر

رأس المال المستثمر

أهمية النسب المالية :¹

¹ / المرجع نفسه ص145

تتلخص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية :

- أ- تحديد مدى قدرة الشركات على مواجهة الالتزامات الجارية .
- ب- قياس درجة نمو الشركة و الكشف عن المواطن الضعف و القوة.
- ج- توفير البيانات و المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ، و رسم السياسات و إعداد الميزانيات التقديرية.

د- قياس الفعالية الكلية للشركة و مستوى أدائها.

هـ- قياس الفعالية التي تحصل عليها الشركة باستغلالها لمختلف موجداتها لتحقيق الربحية.

تتفاوت أهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية وذلك وفق الغرض من

استخدام هذه النسبة، و قد تم تقسيم الأهمية من وجهة نظر المستخدمين إلى الآتي:

أ- الأهمية النسبية المالية من وجهة نظر المقرضين : حيث أن هؤلاء المستخدمين يهتمون بثلاث أنواع من النسب المالية و هي بالترتيب نسب النشاط ثم نسب السيولة و ثم نسب الربحية ، مثل نسبة الديون إلى حقوق الملكية و نسبة تغطية التكاليف الثابتة و نسبة تغطية الفوائد المدنية .

ب- الأهمية النسبية المالية من وجهة نظر المستثمرين : حيث أن هؤلاء المستخدمين يقدمون الأهمية القصوى على نسب الربحية على حساب غيرها ثم نسب القيمة السوقية ثم نسب السيولة ، مثل نسبة عائد السهم العادي و نسبة العائد على حقوق الملكية و نسبة جافة صافي الربح.

ج- الأهمية النسبية المالية من وجهة نظر المحللين الماليين: حيث أن هؤلاء المستخدمين يقدمون الأهمية القصوى على نسب الربحية على حساب غيرها ثم نسب النشاط ثم نسب السيولة .

¹/ محمد محمود الخطيب - الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة - دار الحامد - الطبعة الأولى -

خاتمة الفصل الأول:

نصل ختاماً إلى أن مفهوم تقييم الأداء المالي لا يختلف عن مفهوم الأداء عموماً إلا من حيث التركيز على الجوانب المالية للمنشأة بمعنى أن التقييم الأداء المالي هو قياس الأداء الفعلي و مقارنته بالخطط المالية الموضوعية من أجل دراسة جوانب القوة و الضعف قصد معرفة أسباب الضعف و محاولة القضاء عليها باتخاذ القرارات المالية المناسبة أي يسمح لنا بقياس الفعالية المالية للمؤسسة كما لا يمكن أن تقوم قائمة للتقييم الجيد للأداء إذا لم يحسن المسيرين اختيار وانتقاء المعايير و المؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة ، و من أجل تخطي هذا الأشكال يمكن الاعتماد على إحدى الطرق التي تساعد على تحديد المعايير و المؤشرات ، من بين جملة من الطرق نذكر الطريقة التي مضمونها مايلي :

❖ تحديد الأهداف و المهام الأساسية.

❖ تحديد عوامل النجاح.

❖ إيجاد المؤشرات التي تسمح بضبط أو مراقبة عوامل النجاح.

و بتطبيق الطريقة السابقة على الوظيفة المالية للمؤسسة تتحدد معايير و مؤشرات الأداء المالي كمايلي :

❖ معيار السيولة الذي ندرس من خلالها مدى قدرة المؤسسة على تحويل موجداتها المتداولة إلى سيولة.

❖ معيار النشاط الذي ندرس من خلاله مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها .

❖ معيار الربحية الذي نعرف من خلاله مدى كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح خلال الفترة التشغيلية .

مقدمة الفصل الثاني:

ان مفهوم التنمية المستدامة يطرح نهجا جديدا في النظر إلى التنمية وهو منهج يتجاوز المناهج السابقة محدودة الأفق، فالتنمية الاقتصادية المستدامة هي أكثر من مجرد تنمية اقتصادية تضمن للأجيال المستقبلية حقها من الموارد الطبيعية، فهي تحمي المياه والأرض والموارد الوراثية والحيوانية، ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة :

المطلب الأول : تعريف التنمية المستدامة :

1. المعنى اللغوي للتنمية المستدامة : يعود أصل مصطلح الاستدامة إلى علم الأيكولوجي حيث استخدم هذا المصطلح عن تشكّل و تطور النظم الديناميكية التي تعرضت إلى تغييرات هيكلية مما أدى إلى تغييرات في خصائصها و عناصرها و علاقات هذه العناصر ببعضها و نجد في المفهوم التنموي أن مصطلح الاستدامة للتعبير عن علاقة موجودة بين العلم لايكولوجي ECOLOGY و علم الاقتصاد ECONOMY على أنهما مشتقتان من نفس الأصل الإغريقي و كلاهما يبدأ بالجزر ECO و الذي يعني في اللغة العربية البيت و كلاهما يعني دراسة مكونات البيت على افتراض أن البيت هنا يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية فإن الاستدامة هي مفهوم يتناول دراسة و تحليل العلاقة بين مكونات و خصائص المدينة أو الكرة الأرضية و بين إدارة هذه المكونات .

أما في اللغة العربية فقد جاء الفعل استدام الذي جذره "دوم" لمعان متعددة منها : التآني في الشيء ، وطلب دوامه ، المواظبة عليه ..فالتنمية تحتاج إلى التآني لرسم سياستها و ديمومة في مشاريعها و كذا مواظبة في تنفيذ برامجها للمحافظة على مكتسباتها.

الفرق بين التنمية المستدامة و التنمية المستدامة :

و التنمية المستدامة هي تلك التنمية يديم في استمرارها الناس أو السكان، أما التنمية المستدامة فهي تلك التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف و جاءت في عدة

تعريف ككلمتين مترادفتين، كترجمة للمصطلح الإنجليزي Sustainable Development

و لكن في دراستنا سنعتمد على مصطلح واحد هو التنمية المستدامة لكونهما يدلان على نفس المعنى.⁽¹⁾

2. الإطار التاريخي للتنمية المستدامة : يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر

التنموي الحديث و أبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة و قبل الحديث عن تعريف التنمية المستدامة لابد من استعراض السياق التاريخي لهذا المفهوم:

إن مفهوم التنمية المستدامة، برز أول ما برز في خلال مؤتمر استكهولم 16 جويلية 1972 حول البيئة الإنسانية ، الذي نظّمته هيئة الأمم المتحدة بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة. ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية و علاقاتها بواقع الفقر و غياب التنمية في العالم و تم الإعلان عن أن الفقر و غياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، و من الناحية أخرى انتقد مؤتمر

¹ د عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنت التنمية المستدامة - فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها - دار الصفاء للنشر و التوزيع - عمان - الطبعة الأولى 2007 ص 23.

استكهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية. وقد أصدرت عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية

Rapport of the United nation concern on the Human >>

<< Environment

تتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة و انتقاد البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها و في يوم 17 جويلية 1972 أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (United Nations Environment Programme) PNUe، و تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة و جعل الأنظمة و التدابير البيئية الوطنية (1) و الدولية في الدول المختلفة تحت المراجعة المستمرة ، فضلا عن تمويل تلك البرامج و رسم الخطط و السياسات التي يستلزمها ذلك.

ظلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينات غامضة و مقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم ، كان الجميع يتساءل إن كان بإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة و إن كان بإمكان التخطيط للتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة و لا تضع في الوقت نفسه قيود غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم و الرقي و النمو الاجتماعي و الاقتصادي و إن كان بالإمكان أن تكون التنمية مستمرة و متواصلة و لا نهائية. مرت أكثر من عشر سنوات حتى تعود لجنة منظمة الأمم المتحدة مجدداً على يد قرو هارلم بريتلان (Gro Harlem Brundtlan) و الذي وضع إستراتيجية تتخيل وجود تنمية تجعل الانسجام بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة و المحيط وإدراك المتطلبات الاجتماعية .

هو الهدف المرغوب للمجتمع الدولي. و في هذا التقرير و وضع للمرة الأولى تعريف محدد للتنمية المستدامة و في هذا الصدد أصدر قرو هارلم بريتلان كتاب بعنوان مستقبلنا المشترك و الذي وجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة .²

و بعد خمس سنوات تم عقد مؤتمر في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في 14 جوان 1992 عرف هذا المؤتمر باسم "قمة الأرض" نظراً لأهميته و حشده العالمي الكبير حول البيئة و التنمية ، وكان المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة.

وهدف هذا المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة و الدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض ، و قد نقلت قمة

¹ زرنوح ياسمينة إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة تقييمية رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير الجزائر 2005 - 2006 ص 125.

² زرنوح ياسمينة مرجع سبق ذكره ص 126

الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية و استمرار التلوث و الاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة.

3. المعنى الاصطلاحي للتنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم و هي تحتوي على مفهومين أساسيين:

- مفهوم الحاجات الأساسية لفقراء العالم والتي يجب إعطاؤها الأولوية المطلقة.
- فكرة القيود التي تفرضها التكنولوجيا و التنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر و المستقبل.

على الرغم من أن تلبية الحاجات الإنسانية هي الهدف الرئيسي للتنمية إلا أنه لم تلبى الحاجات الأساسية — الغذاء ، الملابس ، المسكن ، العمل — لكثير من المجتمعات خاصة الدول النامية و حتى عند تلبية هذه الحاجات فإن هذه المجتمعات ستطمح لتحسين نوعية الحياة و سيظل العالم عرضة للأزمات البيئية ما دام هناك فقر و اللامساواة. فلماذا فإن التنمية المستدامة تقضي بتلبية الحاجات الأساسية و من ثمة تنمية الطموح إلى حياة أفضل.¹

تعرف الفاو التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام ١٩٨٩) كما يلي :

"التنمية المستدامة هي إدارة و حماية قاعدة الموارد الطبيعية و توجيه التغيير التقني و المؤسسي بطريقة تضمن تحقيق و استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية و المستقبلية . إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة و الغابات و المصادر السمكية) تحمي الأرض و المياه و المصادر الوراثية النباتية و الحيوانية و لا تضر بالبيئة و تتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية و مناسبة من الناحية الاقتصادية و مقبولة من الناحية الاجتماعية"²

مفاهيم أخرى عن التنمية المستدامة :

إن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم مركب، ففي الجانب الاقتصادي و بالنسبة للدول الصناعية، تعني التنمية المستدامة إجراء فحص في استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية و إحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة. أما بالنسبة للدول الفقيرة، فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل

¹ إعداد اللجنة العالمية للبيئة و التنمية. ترجمة محمد كامل عارف مراجعة د.علي حسين حجاج مستقبلنا المشترك سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب - الكويت - 1989. ص 67.

² دوناتو رومانو - الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة - مشروع GCP/SYR/006 /ITA المرحلة الثانية وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي NAPC التعاون الإيطالي ، منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة 2009 ص 55.

رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً. وأما على الصعيد البيئي، فإن التنمية المستدامة هي حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية، والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية. وعلى الصعيد الإنساني والاجتماعي فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية. وعلى الصعيد التقني والإداري فإن التنمية المستدامة هي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيات منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأزور¹.

كما عرفها وليم رولكز هاوس W.Ruckeshaus مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها : "تلك العملية التي تفر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة و ليست متناقضة ".
و عرّف قاموس ويبتر Webster هذه التنمية على أنها " التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً ".²
نستنتج من خلال ما سبق من التعاريف أن التنمية المستدامة تسعى لحسين حياة المجتمعات و لكن ليس على حساب البيئة ، كونها عملية تعنى استخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة بعقلانية و بمعدلات تجدها في الطبيعة و ترشيد في استخدامها في حالة تجدها و إيجاد بدائل لمحاولة إبقائها أطول فترة ممكنة.

المطلب الثاني : مبادئ التنمية المستدامة:

يجب أن تنظر برامج التنمية المستدامة في الأبعاد للاستدامة - البيئة والمجتمع والاقتصاد. وبالنظر إلى أن السياق المحلي يؤثر تأثيراً كبيراً على هذه الأبعاد، تتخذ التنمية المستدامة أشكالاً عديدة عبر العالم. وتتضمن المثل العليا والمبادئ الكامنة وراء الاستدامة مفاهيم واسعة مثل الإنصاف بين الأجيال، والمساواة بين الجنسين، والتسامح الاجتماعي، وتخفيف وطأة الفقر، والحفاظ على البيئة وإصلاحها، وصون الموارد الطبيعية، وإقامة مجتمعات عادلة ومسالمة .

¹ سامية خريباش،نادية خريباش مداخلة: معايير قياس و أداء المنظمة في ظل التنمية المستدامة الملتقى العلمي الدولي : أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة جامعة لمسيلة - الجزائر- كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية أيام 10- 11 نوفمبر 2009.

² د عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنت مرجع سبق ذكره ص 25.

ويتضمن إعلان ريو 27 مبدأ للاستدامة منها مثلاً :

- من حق البشر أن يحيا حياة صحية منتجة في سلام مع الطبيعة.
- يجب إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة.
- استئصال شافة الفقر والحد من أوجه التفاوت في مستويات المعيشة في العالم شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.
- حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.
- ينبغي أن تتناول الإجراءات الدولية المتخذة في ميدان البيئة والتنمية أيضاً مصالح واحتياجات جميع البلدان.
- ينبغي من أجل تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لجميع الشعوب، أن تعمل الدول على الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وإزالتها وتشجيع السياسات الديمغرافية الملائمة.
- للمرأة دور حيوي في إدارة وتنمية البيئة، ولذلك فإن مشاركتها الكاملة أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.
- الحرب بحكم طبيعتها، تدمر التنمية المستدامة. والسلم والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة لا تتجزأ .

ويمكن أن توجه هذه المبادئ جهود الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات لتحديد أهداف الاستدامة ووضع برامج للمساعدة على تحقيق تلك الأهداف.

المطلب الثالث : خصائص التنمية المستدامة:

ومن أهم خصائص التنمية المستدامة، الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتي ندرجها في النقاط

التالية:

- باعتبار أساس التنمية هو البعد الزمني لذا فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة.
- كما أنها تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.
- كذلك هي تنمية تصنع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من البشر في المقام الأول.

- هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية.
- تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هي أولى أهدافها فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع.
- هي تنمية لا تقوم بتبسيط المنظومة البيئية لسهولة التحكم فيها فهي تراعي الحفاظ على النوع الوراثي.
- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام.¹

¹ د عمر شريف مداخلة: التنمية المستدامة وآليات تحسين إدارة الأداء وتطوير الفعالية في المنظمة - الملتقى العلمي الدولي حول

أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة - جامعة محمد بوضياف بالمسيلة - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم

التجارية 10،11 نوفمبر 2009.

المبحث الثاني : آليات التنمية المستدامة و أهدافها.

المطلب الأول :آليات و متطلبات التنمية المستدامة :

تحدد آليات و متطلبات التنمية المستدامة على النحو التالي:

على الصعيد السياسي:

1. مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته من اجل إيجاد بيئة ملائمة لدعم الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار والسلام وذلك بإنهاء الاحتلال للأراضي وتطبيق الشرعية بحيث تقام الدولة ، وتمكين الشعب من السير باتجاه التنمية المستدامة.
2. تطبيق السيادة الدائمة والكاملة للمجتمع على مصادره الطبيعية السيطرة على الأرض ومصادرة المائية،الحدود والأجواء
3. تركيز الجهود نحو تعزيز قدرات المؤسسات لمساعدتها على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية .
4. زيادة المساعدات المالية والفنية للسلطة الوطنية لتطوير خطة شاملة لبناء المؤسسات والنهوض بالمجتمع أفضل.

على الصعيد الاجتماعي:¹

1. دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر وزيادة دخل الفرد وتعزيز دور المرأة.
2. بناء القدرات ودعم الشباب وإعطاء أهمية كبرى للتعليم المهني ،التدريب الملائم والإدارة السلمية للمصادر البشرية .
3. التركيز على تقوية قدرات المؤسسات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية، تعزيز دور المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص.
4. المساعدة على نقل و توطين التكنولوجيا الملائمة للدول النامية وتطوير القدرات في مجال البحث العلمي.
5. تقوية الروابط مع المؤسسات الدولية ووكالات التمويل ومؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية.
6. دعم المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية ماديا وفنيا لكي تتمكن من القيام بمهامها لخدمة المجتمع المحلي.
7. دعم حملات التوعية لشرح أهداف التنمية المستدامة في المدارس والجامعات والمجمعات المحلية.

¹ خالد مصطفى قاسم مرجع سبق ذكره ص 49.

على الصعيد الاقتصادي :

1. تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لإعادة بناء البنية الاقتصادية التي دمرها الاحتلال .
2. دعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة .
3. المساعدة في خلق بيئة ملائمة لجذب المستثمرين .
4. تعزيز دور الإدارة الاقتصادية لمؤسسات وذلك بتطوير قدرات الوزارة والمؤسسات ذات العلاقة.

على الصعيد البيئي :

1. تدخل المجتمع الدولي لوقف الاعتداءات على البيئة.
2. دعم الإستراتيجية البيئية لحماية المصادر الطبيعية من جميع مصادر التلوث لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية بطريقة بيئية مستدامة .
3. ضرورة إدارة وتطور الموارد البيئية في الحاضر والمستقبل¹.
4. دعم جهود تنمية مصادر المياه المتجددة وغير المتجددة والعمل على تطوير تقنيات جديدة لتجميع مياه الأمطار وإعادة الاستخدام للمياه القادمة .
5. المساعدة في نقل تكنولوجيا صديقة للبيئة في مختلف المجالات كالزراعة والصناعة وتشجيع آليات وتقنيات الإنتاج الآمن والنظيف.
6. المساعدة في وضع أسس سليمة للتخطيط العمراني بما يضمن الاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية وتجنب الإضرار بالبيئة.
7. دعم خطط الحد من تلوث الهواء والماء والتربة وذلك بوضع إجراءات للتقليل من التلوث الصناعي ومصادر التلوث الأخرى.
8. العمل على البيئة البحرية والظمي الصحي للنفايات الصلبة والعمل على توسيع شبكات الصرف الصحي وإصلاح الشبكات القائمة.²

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة.³

تسعى التنمية المستدامة من خلال محتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و يمكن حصرها فيما يلي:

أ – تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان :

¹ المرجع السابق ص 50.

² المرجع السابق ص 51 و 52.

³ د عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنت مرجع سبق ذكره ص29 .

من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية تحاول التنمية المستدامة تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و نفسيا و ذلك بالتركيز على الجوانب النوعية للنمو و ليس الكمية و بشكل عادل و مقبول و ديمقراطي.

ب – احترام البيئة الطبيعية:

تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة و تتعامل مع النظم و محتواها على أنها أساس حياة البشر و ببساطة هي تنمية تستوعب العلاقة بين الطبيعة و البيئة و هي تسعى لتطوير هذه العلاقة لتصبح أكثر انسجام و تكامل.

ج — تعزيز وعي السكان: تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة و تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها ، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها و هذا يجعلهم يشاركون في إعداد و تنفيذ و متابعة و تقييم برامج و مشاريع التنمية المستدامة.

د — الاستخدام عقلائي للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة ، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها و تعمل على ترشيد استغلالها (توظيفها بشكل عقلائي).

هـ — ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

توظف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات في المجالات التنموية و استخدام الجديد منها في تحسين نوعية المجتمع وتحقيق أهدافه المتوقعة دون أن ينجر عن استخدامها أي مخاطر أو أي آثار سلبية على البيئة أو على الأقل وجود حلول مناسبة لهذه المخاطر.

د — إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع:

ييجاد طريقة تلائم إمكانيات المجتمع و التي تساعد في تحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية و وضع الحلول المناسبة لكل المشكلات البيئية.

المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة :

التركة التي سنورثها للأجيال المقبلة Sustainable Development لا تعني التنمية المستدامة فحسب بل تعني أيضا أعمال حقوق الإنسان والقضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة التي يجب إن تكون دائمة ، إلا أن هناك بعض المعوقات التي تواجه البلدان النامية ولاسيما الأقطار العربية التي لها محاولات في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة والتي أهمها .

أولا : الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال الأجنبي :

إن أهم مكسب للسلام هو تجنب تكلفة الحرب ، لان حياة ورفاهية وكرامة الإنسان تمثل أرقى ما

تطلعت إليه الأمم في كل زمان ومكان و فوق هذا فأن تحليل التأثير المتبادل بين السلام والتنمية يكشف لنا إن كلا منهما سبب ونتيجة للأخر فالحرب :

أ. تؤدي إلى خسائر.

ب. إن حالة الحرب تفرض أولوية تخصيص الموارد لأغراض الدفاع.

ج. يؤدي انعدام الاستقرار والقلق حيال السلام والأمن إلى إضعاف الثقة بالانتعاش الاقتصادي وعرقله التجارة والاستثمار ولاسيما الاستثمار.

د. يحدث السلام والأمن أثرا ايجابيا طويل الأجل على السياحة والإيرادات بالعملات الأجنبية.

ثانيا غياب الديمقراطية :

إذا كانت المشاركة الشعبية أساسا للتنمية المستدامة فالديمقراطية شرط أساسي لعملية المشاركة إذ تواجه قضية المشاركة على مستويها الجزئي والكلّي ولفئات المجتمع كافة عقبات عديدة على المجتمع العربي.

ثالثا : تهميش دور المرأة :

إن التمييز ضد المرأة وحرمانها من المشاركة الفعالة والحقيقية في عملية التنمية المستدامة في البلدان النامية يعد عائقا مهما من عوائق التنمية ، ولهذا تعترف الحكومات والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وبصورة متزايدة بان الوضع المتدني للمرأة يشكل عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة .

رابعا : الفقر :

أن الفقر في مفهومه العام يحاول وصف ظاهرة ذات أبعاد متعددة بالغة التعقيد والتشابك ، حيث يعبر بالمفهوم البسيط عن التدني في المستوى المعيشي للفرد.

خامسا: التضخم السكاني غير الرشيد:

لقد أصبحت ظاهرة الانفجار السكاني في اغلب الأقطار النامية عقبة إلى جانب العقبات المتعددة الأخرى في عرقلة خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

سادسا: مستوى التعليم والثقافة :

يعد التعليم حق من حقوق الإنسان كما انه الوسيلة العملية لانطلاق الفئات المهمشة في إطار الفقر والجهل للإسهام الفاعل بإطار الحياة الوظيفية ويتجاوز تأثيره حدود الحاضر والمستقبل فهو وسيلة مضمونة للاستثمار المستقبلي من جانب الحكومات للموارد المتاحة والتنافس في استخدامها بإطار المنافسة الاقتصادية العالمية.

المبحث الثالث : أبعاد التنمية المستدامة و مؤشراتها :

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المستدامة يمثل عدة أبعاد مرتبطة فيما بينها و التركيز على هذه الأبعاد من شأنه أن يحرز تقدما في التنمية المستدامة و يمكن الإشارة إلى أربعة متفاعلة هي الأبعاد الاقتصادية ، و الاجتماعية و البيئية و التكنولوجية.

I. الأبعاد الاقتصادية

تتجلى هذه الأبعاد من خلال تلبية الحاجات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج و الاستهلاك، حيث تختلف بين الدول المتخلفة و المتقدمة و يمكن حصرها فيما يأتي :

1. حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية :

تبين الإحصائيات أن استغلال الدول الصناعية للموارد الطبيعية يمثل أضعاف ما تستغله الدول المتخلفة من نصيب الفرد فنجد مثلا الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك من الطاقة الناجمة عن النفط و الغاز و الفحم أكثر من الهند بـ 33 مرة وكما نجد أن دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) أعلى بعشرة أضعاف من الدول النامية .
تتلخص التنمية المستدامة في إجراء التخفيضات المستمرة من مستويات الاستهلاك المسرفة للطاقة و الموارد الطبيعية من خلال تحسين الكفاءة ، شريطة من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى الدول النامية كما تعني هذه التنمية تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي و المنتجات الحيوانية بالانقراض.

2. مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و معالجته :

إن الاستهلاك المتراكم من الموارد الطبيعية كالمحروقات للدول الصناعية في الماضي و التي أدت إلى التلوث العالمي لذا فإن مسؤولية معالجته تقع عليها ما دامت غنية بالموارد المالية و التقنية و البشرية الكفيلة باستخدام تكنولوجيا أنظف و استخدام الموارد بعقلانية.

3. تقليص تبعية البلدان النامية:

ثمة جانب يربط بين الدول الغنية والفقيرة له تأثير على تحقيق التنمية المستدامة ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض فيه استهلاك الموارد الطبيعية في الدول الصناعية يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات في الدول النامية وتنخفض أسعارها، مما يحرم الدول النامية من إيرادات تحتاج إليها لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، لأجل ذلك لا بد على الدول النامية الاعتماد على نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي.

و نجد أن التنمية المستدامة في الدول المتخلفة تعني استغلال الموارد الطبيعية بهدف التحسين المستمر لمستوى المعيشة المتدهور و كذا تخفيف عبء الفقر لأن هناك روابط بين الفقر و تلوث البيئة و النمو السريع للسكان و التخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري و التبعية المطلقة للدول المتقدمة و خاصة القوى الرأسمالية.

4. المساواة في توزيع الموارد :

تعتبر أنجع وسيلة للتخفيف من حدة الفقر و تحسين مستوى المعيشة مسؤولية الدول الغنية و الفقيرة و تتمثل في جعل فرص الحصول على المواد و المنتجات و الخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة .

5. تقليص الإنفاق العسكري:

تعني التنمية المستدامة بتحويل الأموال المخصصة للإنفاق العسكري و أمن الدولة إلى إنفاق على احتياجات التنمية و من شأن إعادة تخصيص و لو جزء بسيط قد يؤدي إلى الإسراع بالتنمية. (1)

II. الأبعاد الاجتماعية (الأبعاد البشرية):

تسعى التنمية المستدامة إلى استقرار النمو الديموغرافي و وقف النزوح الريفي و تحقيق أكبر مشاركة شعبية في تخطيط التنمية و تحسين الخدمات من خلال ما يلي:

1) تثبيت النمو الديموغرافي:

حيث أن هذا الأمر أصبح في غاية الأهمية، ليس لأنه يستحيل نمو السكان لفترة طويلة بنفس المعدلات الحالية فقط بل لأن النمو السريع للسكان يحدث ضغوط كبيرة على الموارد الطبيعية و على قدرة الحكومات في توفير الخدمات.

2) مكانة الحجم النهائي للسكان و أهمية توزيعه:

توحي الإسقاطات الحالية في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11.6 مليار نسمة و هو أكبر من ضعف عدد السكان الحاليين و بالتالي و يجب النظر في الحجم النهائي الذي يصل إليه السكان ذلك أن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة كما تهتم التنمية المستدامة بضرورة النهوض بالتنمية الريفية لتقليل الهجرة إلى المدن ، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية و لاسيما تطور المدن الكبيرة لها تأثيرا خطيرا على البيئة وعلية فالتنمية المستدامة تعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة

(1) الطاهر خامرة المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة - حالة سوناطراك - رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد و تسيير بيئة جامعة مزاب قاصدي - ورقة - 2006 - 2007/ ص 33.

مثل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليل للحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

3 الاستخدام الكامل للموارد البشرية :

و يعني إعادة تخصيص الموارد بما يضمن الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية،و ذلك بتحقيق الرفاهية الاجتماعية و حماية التنوع الثقافي و كذا الاستثمار في رأس المال البشري بتدريب العاملين في الرعاية الصحية و الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية .

(3) الأسلوب الديمقراطي و المشاركة في الحكم:

يشكل اعتماد النمط الديمقراطي و توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار و الحكم بما يعزز ثقة الأفراد بأهمية دورهم و تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

.III الأبعاد البيئية:

يتكفل البعد البيئي بالحفاظ على الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم و التنبؤ لما قد يحدث للنظم البيئية جراء التنمية و هي كما يلي:

1/ إتلاف التربة و استعمال المبيدات تدمير الغطاء النباتي و المصائد:

من المعروف أن تعرية التربة وفقدانها لإنتاجيتها يؤديان إلى تقليص في غلتها، و يؤدي الإفراط في استخدام الأسمدة و المبيدات في تلويث المياه الجوفية و السطحية، أما الضغوط البشرية و الحيوانية فعلاقتها بالغطاء النباتي و الغابات علاقة سلبية . كما أن المصائد التي في المياه العذبة و البحرية إسغلالها مضر بالتنمية المستدامة.

2/ صيانة المياه:

تعني التنمية المستدامة النقشف في استخدام الموارد المائية و استخدام المياه الجوفية بما يضمن تجدها و بمعدلات بحيث لا تحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها هذه المياه.

3/ تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية:

معناه أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عمليات الانقراض و تدمير الملاجئ و النظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة، وإن أمكن وقفها.

4/ حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

ويعني عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية من شأنها أن تحدث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، وذلك بالحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية و البيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء النشاط البشري.

.IV الأبعاد الإيكولوجية:

و يمكن إيجازها فيما يلي:

1. استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية:

ذلك أن تدفق النفايات خاصة في الدول النامية تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبريد ولا تخضع للرقابة إلى حد كبير، فالتنمية المستدامة تعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر كفاءة وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، كما تتسبب هذه التكنولوجيات في ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، مع إبقاء التكنولوجيات التقليدية التي تفي بهذه المعايير.

2. المحروقات و الاحتباس الحراري:

فالتنمية المستدامة ترمي إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المؤسسات الصناعية، كما تعني أيضا أن تتخذ البلدان الصناعية الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة ونفقتها محتملة.

3. الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون :

تمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة في اتفاقية كيوتو مشجعة جدا، حيث جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن معالجة مخاطر البيئة العالمية يحتاج إلى تعاون دولي، في حين رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على هذه الاتفاقية اعتقادا منها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي مادام لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك.¹

المطلب الثاني : مؤشرات التنمية المستدامة:

لقد تعددت وجهات النظر حول مضمون مؤشرات التنمية المستدامة و يمكن عرضها كما يلي:

يرى (زين الدين عبد المقصود) المؤشرات كالاتي:

1. دعم برامج تنظيم الأسرة خاصة في الدول النامية.

2. التخفيف من حدة الفقر.

3. المتابعة المستمرة للمردودات أو الآثار البيئية للمشروعات.

4. تعزيز الأساس العلمي للإدارة البيئية السليمة.

5. سد الثغرة و خلق حلقة اتصال بين العلماء المختصين و المسيرين صناع القرار.

¹ مرجع نفسه ص 36.

6. دعم برامج التوعية البيئية التنموية على أسس علمية.¹
- و طبقاً للأهداف البعيدة المدى لأجندة القرن (21) تتمثل هذه المؤشرات في :
1. ضرورة التعامل مع القضايا البيئية بطريقة متوازنة تعمل على إشباع الحاجات الأساسية، وتحسين مستويات المعيشية للمجتمع وتحقيق الرفاهية له، حماية الأنظمة البيئية وإدارتها بحكمة وعقلانية أفضل... ولكن لا بد والمشاركة العالمية في تحقيق التنمية المستدامة.
 2. الوعي العالمي والإدارة السياسية على أعلى مستوى بضرورة التعاون ودراسة القضايا التنموية بأبعادها المختلفة (الاقتصادية، الاجتماعية والإيكولوجية).
 3. مقابلة التحديات " الأمم المتحدة - المشاركة الشعبية الواسعة - مؤسسات المجتمع المدني"
 4. متطلبات ومساعدات مستدامة للدول النامية.

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة تحتاج إلى مصادر تمويلية متنوعة من أجل تحقيق استثماراتها ولا يزال موضوع تمويل التنمية المستدامة غامض كونها موضوع حديث النشأة وقد تم تنظيم العديد من المناقشات من أجله مثل مؤتمر القمة العالمي الذي عقد مائدة مستديرة في 2002 لدراسة القضايا المرتبطة بالتمويل. و نجد نوعين من هذه المصادر، مصادر محلية وأخرى أجنبية.

المصادر المحلية:

التمويل الذاتي:

أي أن المنشأة تقوم بتوفير رؤوس الأموال لتغطية التكاليف التي من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة من المشروع نفسه، وتظهر أهمية التمويل الذاتي عند استحداثات تكنولوجيات وعمليات إنتاج أكثر حماية للبيئة وهناك العديد من الشركات التي هي تسعى لأن تكون شركة صديقة للبيئة من خلال الاستثمار في تكنولوجيات نظيفة.

مصادر التمويل الخارجية:

و هي تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة من مصادر خارجية .

البنوك ومؤسسات الإقراض المحلية: في حالة عدم كفاية المصادر الداخلية يمكن اللجوء إلى المؤسسات المالية والبنوك من أجل الحصول على رؤوس أموال لتمويل الجانب البيئي.

صناديق حماية البيئة المحلية: قامت بعض الدول بإنشاء صناديق حماية البيئة وتعد هذه الصناديق موارد تمويل توفر التمويل بشكل أساسي في شكل منح أو قروض.

¹ د خالد مصطفى قاسم إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة الناشر الدار الجامعية - الإسكندرية - مصر 2007 ص 47.

المصادر الأجنبية:

القروض الأجنبية:

ويقصد بالقروض الخارجية المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة وحكومة قطر لقطر آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان.

وفي ظل التنمية المستدامة أصبحت القروض تفرض شروط خضراء تتمثل في مقاييس حماية البيئة.¹

البنك الدولي:

لقد فرضت التنمية المستدامة على البنك الدولي تبني إستراتيجية جديدة تعنى بالشؤون البيئية " حيث تمثلت سياسة البنك في البداية تجاه المشكلات البيئية في مجرد تقديم النصيحة، حيث اتهم البنك في هذه المرحلة بدعمه لمشروعات تضر بالبيئة مثل مشروعات التبغ في إفريقيا، وفي ماي 1987 بدأ البنك العالمي مرحلة أخرى بالاهتمام بالبيئة، حيث أعلن "باربركو نابل" رئيس البنك الدولي في خطاب له في معهد الموارد المالية عن سلسلة من المبادرات ترمي إلى ربط البنك بحماية البيئة وفي هذا إطار هذا الهدف أعلن عن تغييرات جديدة بإدارة البنك بما يسمح بالاهتمام بمشكلات وقضايا البيئة والتنمية كذلك أعلن عن تخصيص موارد من البنك لأربع مبادرات تنفيذية من بينها برنامج تعاوني لمساعدة الحكومات على تقييم المخاطر البيئية في الدول النامية والتي تتعرض لأخطار بيئية.

وفي مطلع التسعينات عمل البنك على تطوير سياسة من أجل تدعيم مبدأ التنمية المستدامة حيث قام بين 1986 و 1994 بتمويل 120 مشروعاً له علاقة بالبيئة بقيمة 9 ملايين من الدولارات في شكل قروض.

ويقوم البنك بتمويل أربعة أنواع كبرى من نشاطات التنمية المستدامة هي:

- مساعدة البلدان الأعضاء في رسم الأولويات وتدعيم المؤسسات وصيانة السياسات البيئية واستراتيجيات التنمية المستدامة.

- العمل على توجيه قروض البنك نحو قضايا البيئة عند مراحل تحضير وصياغة إنجاز المشاريع.

- حمل البلدان على الاستفادة من التكامل القائم بين مقاومة الفقر وحماية البيئة كبرامج مكافحة الفقر، تجهيزات التطهير... الخ.

- معالجة قضايا الصندوق من أجل البيئة العالمية

¹ (. عرفان تقي الحسن. التمويل الدولي. الطبعة الأولى. عمان: دار مجدلاوي للنشر. 1999. ص 68.

وقد تزايد في الوقت الراهن مراعاة البعد البيئي في ارتباطات الإقراض وتمويل المشاريع ذات الأبعاد البيئية. ففي سنة 2003 أقر البنك 66 مشروعاً بقيمة 1,3 تهدف إما لحماية البيئة بوجه خاص أو مشروعات ذات عناصر بيئية، فمثلاً وافق البنك على قرض بمبلغ 505 دولار أمريكي لدعم البرازيل بهدف موازنة النمو الاقتصادي مع حماية البيئة، كما أصبح البنك يقوم بإجراء تقييمات بيئية بنسبة 83% من كافة الإقراض الاستثماري الجديد.

وفي سنة 2004 قدرت مشروعات البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية إلى جانب وحدات إدارة الموارد البيئية والطبيعية بنحو 11,25 مليار دولار تم ربط نحو 31% من هذا المبلغ لإدارة التلوث والصحة البيئية، (3,59 مليار دولار) و 26% لإدارة الموارد المائية (2,8 مليار دولار) و 13% للسياسة البيئية والتنمية المؤسسية (1,42 مليار دولار) و 14% لإدارة الأراضي (1,6 مليار دولار) وأخيراً 10% للمبادرات المعنية بتغيير المناخ (1,07 مليار دولار).

وفي سنة 2005 اعتمد البنك 73 مشروعاً تدخل إدارة الموارد البيئية والطبيعية في مكوناتها بلغت تكاليفها 2,5 مليون دولار في شكل ارتباطات وشكل ذلك ما نسبته 11,3% من إجمالي الإقراض الجديد للبنك الدولي في هذه السنة مقابل 6,3% في السنة المالية 2004، وفي السنة المالية 2005 بلغت القيمة الإجمالية لحافطة المشروعات التي كانت قيد التنفيذ وتدخل أنشطة إدارة الموارد البيئية في مكوناتها 10,7 مليون دولار أمريكي.

صندوق البيئة العالمي (GEF)

انبثق صندوق البيئة العالمي عن مؤتمر الأمم المتحدة عام 1992 ويعد خطوة أنجزت من أجل زيادة أدوات وقاعدة التمويل المتعلقة بجدول أعمال القرن 21 والتنمية المستدامة والاتفاقيات المعلنة وقد بدأ أعماله بمخصصات قدرها 742 مليون دولار.¹

ويعد الصندوق اكتشافاً حقيقياً في مجال التمويل المتعدد الأطراف، فهو يقوم بتقديم المنح والتمويل المسير لحماية البيئة العالمية وتزويد البلدان النامية بالأموال الضرورية لتمويل النفقات الإضافية المرتبطة بالاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة.

وتتمثل المشروعات التي يمولها الصندوق في أكثر من 100 بلد فيما يلي:

- حفظ التنوع البيولوجي وتحسين الأنظمة الإيكولوجية والأراضي الزراعية لضمان سبل عيش أفضل للذين يستخدمونها من البشر.

¹ زرنوح ياسمينة ورجع سبق ذكره ص 57.

- اقتصاد استهلاك الطاقة وفتح الأبواب لتكنولوجيا الطاقة المتجددة وتوصيل الكهرباء للمجتمعات الريفية وتخفيض الاعتماد على التكنولوجيا أقل كفاءة التي تسبب التلوث وتساهم في تغيير المناخ.
- معالجة الإفراط في صيد الأسماك وتدهور المحيطات والشواطئ الساحلية والبحيرات.
- وقف فقد النباتات الخشبية وإزالة الغابات واستخدام خشب الوقود غير مستدام.
- مساعدة الدول في أوروبا الشرقية ووسط آسيا والاتحاد الروسي في التخلص التدريجي من استخدام الكيماويات التي تستنفذ طبقة الأوزون.
- وتبين إحصائيات زيادة عضوية الصندوق إلى 173 دولة. كما وافق على توسيع فرص التعاون معه لأربع بنوك إقليمية هي بنك التنمية الآسيوي، بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية للدول الأمريكية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتنمية وثلاث منظمات تابعة للأمم المتحدة.

المساعدات الدولية:

إن التكلفة الإجمالية لتحقيق التنمية المستدامة تعتبر تكلفة باهظة الثمن خاصة بالنسبة للبلدان النامية " فقد ضبطت ندوة ريو النفقات العامة للإنجازات المتوقعة باجندة 21 في البلدان النامية بمبلغ يتجاوز 6100 ملايين من الدولارات بين 1993 و 2000، يجب أن تقدم المنظومة الدولية قرابة 125 مليار دولار حوالي خمس هذا المبلغ الإجمالي في شكل هبات أو قروض تفضيلية.

ولقد دعى مؤتمر ريو إلى رفع المساعدات الرسمية للدول النامية إلى 0,7% من إجمالي الناتج الإجمالي للدول المتقدمة، لكن هذا الحجم من الإعانات لم يحترم إلا في بعض الدول مثل السويد، هولندا، نرويج، حيث بلغت نسبة المساعدات المدفوعة 0,025%. فقد خفضت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معوناتها المقررة في عام 1992 من 61 مليار إلى 56 مليار، ثم خفضت 14 دولة من مجموع 21 عضو نسبة المعونات من إجمالي ناتجها القومي .

وفي اجتماع بالي رفضت مجموعة من الدول بزيادة الولايات المتحدة مجددا الموافقة على تقديم مساعدات مالية إضافية للتنمية المستدامة، بما في ذلك مبلغ 30 مليار دولار مع حلول عام 2006 الذي اتفق عليه مبدئيا في قمة تمويل التنمية بالمكسيك مطلع 2006.⁽¹⁾

(1) زرنوح ياسمينه مرجع سبق ذكره ص 58.

خاتمة الفصل الثاني :

ان مفهوم التنمية المستدامة يطرح نهجا جديدا في النظر إلى التنمية وهو منهج يتجاوز المناهج السابقة محدودة الأفق ،فالتنمية الاقتصادية المستدامة هي أكثر من مجرد تنمية اقتصادية تضمن للأجيال المستقبلية حقها من الموارد الطبيعية ،فهي تحمي المياه والأرض والمصادر الوراثية والحيوانية ،ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية.

مقدمة الفصل الثالث :

تناولنا في الفصلين السابقين دراسة الجوانب النظري للأداء المالي و الأدوات المستخدمة من خلاله التي تساهم في تحقيق التنمية المستخدمة ، ولكي يتسنى لنا إعطاء معلومات وافية عن الموضوع قمنا باختيار مؤسسة تساعدنا في دراستنا حيث تم اختيارها استنادا على المعيارين التاليين :

1- أن تكون المؤسسة المختارة تنتمي إلى قطاع يعطي تأثير عملياته نتائج مهمة على موارد المجتمع الاقتصادية و المالية و البيئية .

2- أن يتسع مجال العمليات المرتبطة بالأداء المالي ليشمل حل العمليات المالية التي تدخل ضمن تحقيق التنمية المستدامة

بناء على المعيارين السابقين طبقنا هذه الدراسة على مركب شلغوم العيد نظرا لأهمية و مكانته الاقتصادية المتمثلة في :

- قدرته العالية في مجال المنافسة سواء كانت ضمن الأسواق الداخلية و الخارجية .
- كفاءته العالية في التأسيس و ذلك على كل المجالات .
- التسيير الجيد لكل من الطاقات و الموارد
- تحقيقه للإكتفاءات في المواد المنظفة في القطاع الشرقي .

المبحث الأول: تقديم المركب و الهيكل التنظيمي و نشاطه

المطلب الأول: تعريف و نشأة المركب.

1-تعريف المركب:

يقع المركب في مدينة شلغوم العيد حيث يبعد عنها ب2 كلم فقط، و بالتحديد في المنطقة الصناعية على جانب الطريق الوطني رقم 05 الرابط بين الجزائر العاصمة و قسنطينة و هو يمتد على مساحة تقدر بحوالي 24 هكتار إلا ان المساحة الفعلية التي يشغلها المركب هي 13,75 بالمائة أما الباقي منها فهو مقسم على كل من : المساحة المخصصة للأغراض و تمثل الإدارة نسبة 1 بالمائة من المساحة الخاصة بالمركب (الكلية) و المركب تابع للشركة الوطنية للمنظفات و مواد الصيانة enad التي تفرعت من المؤسسة الوطنية للصناعات الكيماوية الشركة الأم sinc و هذا بعد قرار هيكلتها في سنة 1983م.

3-نشأة المركب:

بموجب المرسوم 59-70 المؤرخ 22أكتوبر 1970 لكتابة الدولة و التخطيط باقتراح من وزير الصناعة و الطاقة تم إنشاء مركب شلغوم العيد إدراجه ضمن المخطط الرباعي الثاني الممتد بين 1974-1977 ، و قد خصصت له ميزانية قدرها 449 مليون دينار جزائري ، و تولت مهمة إنجاز الشركة الإيطالية ايطالطو نسيلت italcoulte إلا أن المشروع توقف بسبب إفلاس الشركة 1982 ليسند المشروع لشركة إيطالية أخرى مع زيادة في ميزانيته التي وصلت إلى 906 مليون دينار جزائري و هي الشركة ايطالبيونتي italipant التي انطلقت في عمليات الأشغال سنة 1984 :ليتيم تسليمه و مباشرة في 30 جويلية 1986 . و في 1999 انضمت الشركة الألمانية Henkel كشريك للمؤسسة الوطنية ، ليتيم ذلك فعلا عام 2002 لكل من المركبين عين تيموشنت و الرغاية بنسبة 60 بالمائة للشريك الأجنبي و 40% لآناد ، بعدها جاء انضمام مركب شلغوم العيد في 29 مايو 2002 ،لتشكل شركة مختلطة Henkel.

-مراحل الشرطه بين enad و الشركة متعددة الجنسيات Henkel.

التي وصلت إلى 906 مليون دينار جزائري و هي الشركة ايطالبيونتي ITALIPANT التي انطلقت في عمليات الأشغال سنة 1984 ، يتم تسليطه و مباشرة العمل في 30 جويلية 1986 . و في 1999 انضمت الشركة الألمانية HANKEL كشريك للمؤسسة الوطنية ، ليتيم ذلك فعلا عام 2000 لكل من المركبين عين تموشنت و الرغاية بنسبة 60 % للشريك الأجنبي و 40 % لآناد ، بعدها جاء انضمام مركب شلغوم العيد في 29 مايو 2002 ، لتشكل شركة مختلطة - HANKEL . مراحل الشركة بين ENAD و الشركة متعددة الجنسيات HANKEL .

شركة HANKEL هي شركة ألمانية الأصل مقرها بمدينة ديسو لدورف DUSSOL شركة DORF وذلك نسبة لمؤسسها هنكل و هو مهندس في الكيمياء ، حيث كانت عبارة عن مصنع صغير، و بدأت تكبر و تتفرع إلى أن وصلت إلى 600 وحدة منتشرة في كل أنحاء العالم أي ما يقارب 53 دولة لتتفحص مكانة عالمية كبيرة في صناعة مواد الصيانة ، مواد التنظيف التجميل ، الغراء ، التكنولوجيا .

المرحلة الأولى:

تمت عملية الشراكة في 23 مايو 2000 بين رئيس الحكومة ، و ممثل العمال من الطرف الوطني أو المحلي للمؤسسة و بين شركة هنكل بنسبة تقدر ب 60 لهذا الأخير على حساب 40 % للأناد و برأس مال يقدر ب 176.000.000.00 دج . و هكذا كان لمنطقتي الإنتاج الواقعتان بكل من الرغاية و سور الغزلان و عرفت ب HEA .

المرحلة الثانية :

بعد هذه الشراكة الأولى تقرر في 13 فيفري 2002 توسيع اتفاقية الشراكة و ذلك بتحويل مركب شلغوم العيد أيضا إلى مشروع مشترك أناد . هنكل حيث تم وضع نقاط منها مطالب للشريك الأجنبي و الأخرى للشركة المحلية أناد تمثلت في :

مطالب شركة ENAD :

الحفاظ على مناصب العمل .

المحافظة على المفاوضات الجماعية كسياسة لحماية العمال فهي تربط بين ممثلي العمال و أرباب العمل لضمان حقوق العمال و أرباب العمل لضمان حقوق العمال .
زيادة الأجر بنسبة 17 % في 2000 و بنسبة 5 % في عام 2005 .

مطالب الشريك الأجنبي :

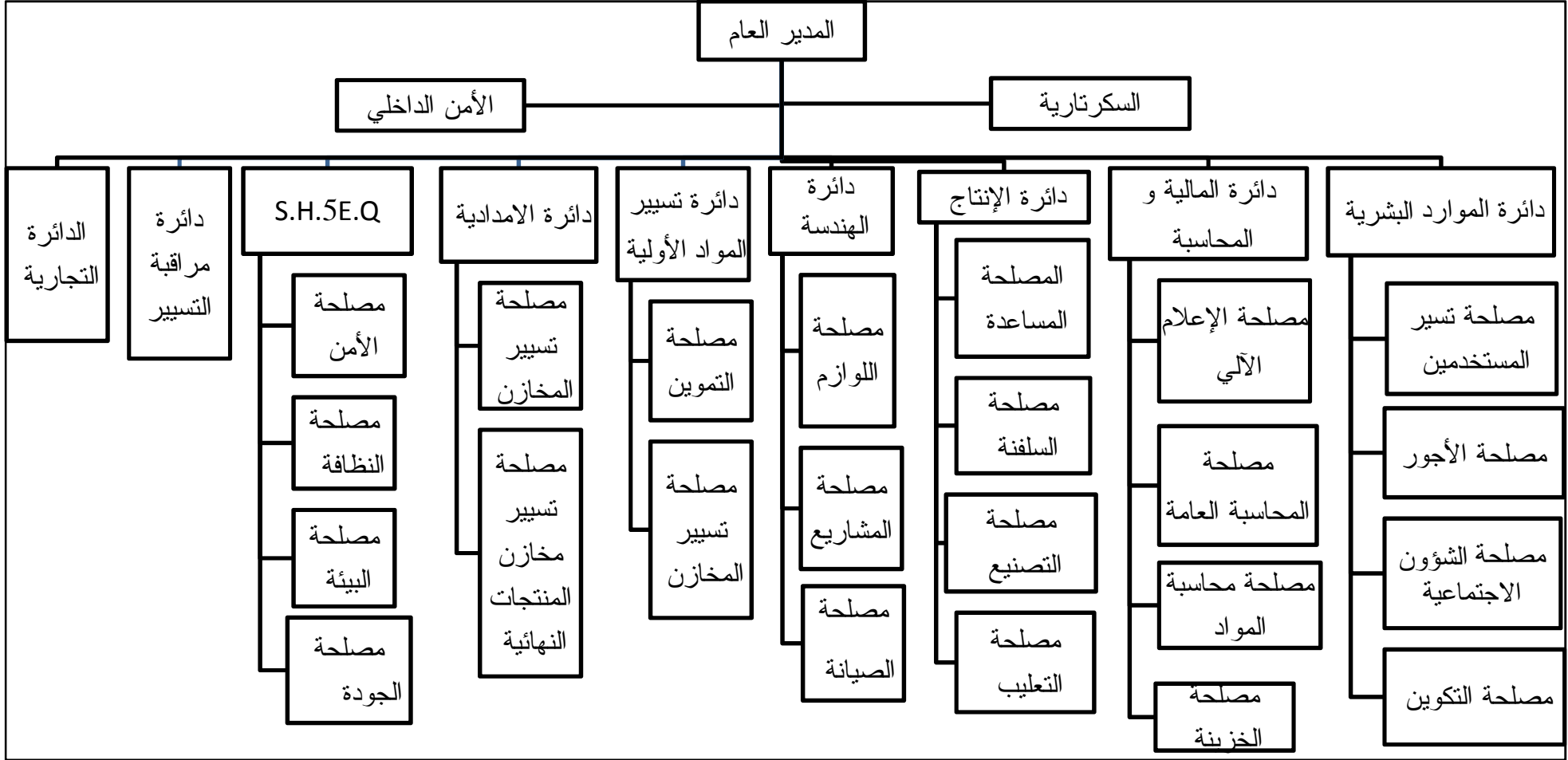
كان له مطلب وحيد و هو :

سياسة الخروج الإداري ، لكي يحافظ على المناخ التنافسي و تغطينه بأقل جهد و تكلفة و بأقل عدد ممكن من العمال إذ وصل عددهم بانتهاج هذه السياسة إلى النصف بالإضافة إلى ذلك انتهاجها لسياسة العمل بالعقود المؤقتة و إلغائها للأعمال غير الأساسية كنقل البضائع ، الأمن ، و التنظيف .

المرحلة الثالثة:

أعلى نسبة 100 % من HANKEL و قد تم خصصة المركب بصفة نهائية ، لتستحوذ الشركة الألمانية رأسمال الشركة بكل فروعها و بما فيها وحدة شلغوم العيد ذلك في جانفي 2005 فبعدها كان يسمى أي هنكل الجزائر HANKEL - ALGERHE أصبح ENAD - HANKEL.

شكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للمركب .



المصدر : من إعداد الطلبة، اعتمادا على المعلومات المقدمة .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمركب.

يمثل الشكل السابق الهيكل التنظيمي الحالي للمركب، و الذي يتكون من 9 مديريات و سكرتارية و وحدة للأمن الداخلي، و فيما يلي شرح مختصر عن مهام كل منهم :

السكرتارية:

تعمل بالسكرتارية مساعدة للمدير، تتولى المهام التالية:

جمع المعلومات .

تنسيق اللقاءات الاجتماعات .

تسجيل الصادرات و الواردات من الوثائق .

الرد على الهاتف و إرسال الفاكسات و البريد الالكتروني .

الإشراف على قاعة الاجتماعات .

استقبال الضيوف ، الزبائن و الزوار .

شراء تذاكر السفر و الحجز في الفنادق ، في حالة المهام خارج المكتب .

إمضاء بعض الوثائق ، بتفويض من المدير .

و يشترط في جميع مهام مساعدة المدير السرية التامة في العمل .

الأمن الداخلي :

مهمته مراقبة جميع الوحدات الموجودة داخل المركب و المخازن ، بالإضافة إلى المساعدة

في إخماد الحرائق إن وقعت داخل المركب ، كما تقوم بحماية الأجانب الذين يزورون المركب . و

تأمين الحماية للمواد الحساسة المستوردة .

دائرة الموارد البشرية :

تهتم دائرة الموارد البشرية بتسيير اليد العاملة بالمؤسسة و تتكون من أربعة مصالح هي :

أ- مصلحة تسيير المستخدمين : تقوم هذه المصلحة بتسيير ملفات العمال و المستخدمين

و تشرف على عمليات التوظيف ، و متابعة الغيابات ، التأخرات و الأقدمية .

ب-مصلحة الأجور : تهتم هذه المصلحة بإعداد الأجور .

ج- مصلحة الشؤون الاجتماعية : تسهر هذه المصلحة على تحسين الوضعية الاجتماعية

للعمال عن طريق الضمان الاجتماعي ، دفع العلاوات الاجتماعية ، تسيير تعاونية العمال .

.. الخ .

د- مصلحة التكوين : تهتم بتنظيم البرامج التكوينية للعمال و الإداريين ، و إجراءات

الدورات التدريبية ، و الإشراف على المتربصين .

دائرة المالية و المحاسبة : و تتكون من أربعة مصالح هي :

أ- مصلحة الإعلام الآلي : تقوم هذه المصلحة بما يلي :

- إدارة الشبكة المعلوماتية داخل المركب .
- صيانة نظام تشغيل الشبكة.
- إدارة المستخدمين.
- تخزين المعلومات، صيانة الأجهزة (كوميبيوتر، طابعات. . . الخ .) .
- مساعدة المستخدمين في استعمال البرامج .
- صيانة البرامج .
- تدوين داخلي للمستخدمين .

ب- **مصلحة المحاسبة العامة** : تهتم مصلحة المحاسبة العامة بالتسجيل و التقييد الدائم لكافة العمليات المالية ، حسب تسلسلها الزمني (مصاريف - إيرادات) ، كما تهتم بتسيير حسابات الموردين و الزبائن ، و تسجيل أفساط الاهتلاكات و المؤونات دون أن ننسى دورها في إعداد الميزانيات المحاسبية ، ميزان المراجعة ، و جدول حسابات النتائج .

ج- **مصلحة محاسبة المواد** : بدأ العمل بمحاسبة المواد في المركب سنة 1995 و الهدف منها هو المعرفة الدقيقة و المتابعة المحاسبية للمخزن على أساس المخطط المحاسبي الوطني في المادة رقم 19 ، هذه المصلحة تهدف إلى معرفة حركات المخزون من الموارد الأولية و كذا المنتجات النصف مصنعة و النهائية ، كما تمكن المؤسسة من معرفة القيمة الحقيقية للمخزون في أي دورة من دورات السنة ، دون انتظار الجرد السنوي و من هنا تعتبر محاسبة المواد ، وسيلة تسييرية هامة .

د- **مصلحة الخزينة** : تهتم مصلحة الخزينة بضمان التوازن المالي للمؤسسة ، إذ تقوم بمراقبة التدفقات النقدية الحاصلة ، فتتولى عمليات استلام الأموال في حالة الإيرادات و تقوم بتسديد المصارف ، و انجاز كل الإجراءات اللازمة لذلك .

هـ- **الصندوق** : هو فرع تابع للخزينة يقوم بجميع التعاملات النقدية السائلة ، سواء كانت مقبوضات أو مدفوعات . و يتم تمويل الصندوق من طرف البنك بمبلغ 100000 دج بصفة دورية لمواجهة المصاريف الطارئة .

دائرة الإنتاج :

يتمثل الدور الأساسي لدائرة الإنتاج في متابعة العمليات الإنتاجية ، حسب البرنامج المسطر من طرف المديرية العامة ، و تتكون من أربعة مصالح هي :

أ- **المصلحة المساعدة** : تقوم هذه المصلحة بتحويل المواد من شكلها الصلب إلى السائل أو من السائل إلى الصلب ، و التي تستعمل لإنتاج المادة الفعالة ، إلى جانب تحضير مختلف المواد المساعدة الداخلة في العملية الإنتاجية .

ب - **مصلحة السلفنة** : تهتم هذه المصلحة بكافة الإجراءات التي تهدف إلى الحصول على المادة الفعالة من خلال إجراءات تحويلات كيميائية على المواد الأولية .

ج- **مصلحة التصنيع** : بعد تحضير المادة الفعالة يأتي دور هذه المصلحة المتمثلة في مزج المادة الفعالة بمواد أخرى خلال عدة عمليات للحصول على المسحوق النهائي .

د- **مصلحة التغليف** : تقوم هذه المصلحة باستخدام أجهزة و آلات أوتوماتيكية بتعبئة الأكياس بالمسحوق النهائي ، و هذا بعد وزنها و معايرتها من طرف المخبر .
دائرة الهندسة :

تتمحور مهمة هذه الدائرة في صيانة الآلات الموجودة في المركب و الاهتمام بالمشاريع و الاستثمارات ، و تتكون من ثلاثة مصالح هي :

أ- **اللوازم** : تتمثل مهمة هذه المصلحة في توفير جميع اللوازم التي تحتاجها مصلحة الإنتاج و المتمثلة في الكهرباء ، الماء ، البخار ، الهواء المضغوط .

ب- **المشاريع** : تتمثل مهمة هذه المصلحة في دراسة المشاريع المتعلقة بشراء المعدات و اللوازم لإتمام عملية الإنتاج .

ج- **مصلحة الصيانة** : تتمثل مهمة هذه المصلحة في المحافظة على الآلات في حالة جيدة .

دائرة تسيير المواد الأولية :

تقوم هذه الدائرة بالإشراف على تموين المؤسسة بكل الاحتياجات و المستلزمات ، و من المواد الأولية و الأغلفة و قطع الغيار ، و هي مقسمة إلى مصلحتين هما :

أ- **مصلحة التموين (المشتريات)** : تهتم هذه المصلحة بشراء المواد الأولية و الأغلفة و قطع الغيار اللازمة للمؤسسة ، سواء كانت تلك المشتريات محلية أو مستوردة ، كما تقوم بمراقبة المشتريات كما و نوعا .

ب- **مصلحة تسيير المخازن** : تسيير هذه المصلحة مخازن المواد الأولية ، و المتمثلة في : مخزن المواد الصلبة ، مخزن المواد السائلة ، مخزن المواد الخطيرة ، و مخزن مواد التعبئة و التغليف ، و نجد في كل مخزن مسؤولا يسمى أمين مخزن ، إضافة إلى سائقي عربات الشحن و العمال اليدويين . و تشرف هذه المصلحة على عمليات دخول و خروج المواد الأولية و مواد التعبئة و التغليف .

دائرة الامدادية :

يكن دور هذه الدائرة في تسيير المنتجات النهائية و توفير وسائل نقلها من و إلى المؤسسة (نقل المنتجات ما بين فروع المجمع ، و نقلها لأغراض البيع) ، و هي مكونة من مصلحتين:

أ- **مصلحة تسيير مخازن المنتجات النهائية** : تهتم هذه المصلحة بتسيير مخازن المنتجات النهائية من خلال الإشراف على عمليات التحويل ما بين الوحدات الإنتاجية ، و عمليات البيع النهائي للزبائن .

ب- **مصلحة النقل** : تهتم هذه المصلحة بتوفير كل وسائل النقل الضرورية لنقل المنتجات النهائية (وسائل نقل داخلية و خارجية) .

دائرة (Sécurité , Hygiène , Environnement , Qualité) S.H.E.Q :

هي دائرة جديدة ، تم خلقها بعد الشراكة مع مجمع هنكل ، و تتكون من أربعة مصالح هي :
مصلحة الأمن (Sécurité) ، مصلحة النظافة (Hygiène) ، مصلحة البيئة (Environnement) ،
و مصلحة الجودة (Qualité) .

دائرة مراقبة التسيير : تهتم هذه الدائرة بعدة مهام نذكر منها :

- إعداد الميزانية التقديرية و تحديد الفروق كل سنة .
- متابعة رقم الأعمال كل أسبوع مع مصلحة المحاسبة العامة و المبيعات .
- حساب كل شهر من السنة ن + 1 الفروق بالزيادة أو النقصان و تبرير النتيجة
- حساب سعر تكلفة المنتج في نهاية كل شهر .
- متابعة كل الاستهلاكيات مثل : المواد الأولية ، الأغلفة . . . الخ

الدائرة التجارية :

تتولى هذه الدائرة تسيير المبيعات ، الاستقبال المباشر للوكلاء التجاريين و استلام طلبياتهم كما تهتم بإعداد ملفات الزبائن الحاليين و الجدد ، و إعداد فواتير و وصولات خروج البضاعة .
المطلب الثالث : تطور الإنتاج ، تطور المبيعات

سنتناول دراسة نشاط المركب من خلال دراسة تطور إنتاج المركب ، دراسة تطور مبيعاته

1-تطور إنتاج المركب :

شهد المركب تحويلات في الإنتاج ، منذ إنشائه إلى الوقت الحالي ، سواء من حيث أنواع الكميات المنتجة ، هذا ما نوضحه من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم 02 : تطور الإنتاج من سنة 2008 إلى 2012 .

الوحدة : طن

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
التوقعات	41570	42870	44301	47845	50700
الانجازات	34874.2	43640.2	43641.3	41927	51714
نسبة الانجاز المئوية	%83.89	%101.80	%98.51	%87.63	%102

المصدر : دائرة الإنتاج

من خلال الجدول نلاحظ أن المركب ينتج منتوجا واحد يتمثل في صابون غبرة الأكياس (190 غ ، 380 غ ، 525 غ ، 950 غ) و ذلك ابتداء من سنة 2003 و نلاحظ أن الإنتاج في سنة 2008 كان جيد و بنسبة مرتفعة موافقة للتوقعات التي وضعها المسؤولين أما خلال سنة 2009 كانت نسبة الإنتاج فد فاقت التوقعات بنسبة 101.33 % و بقي الإنتاج في حالة تذبذب و لكن لم ينخفض عن معدل 80 % أما سبب النقص في الإنتاج في سنتي 2008 – 2011 راجع إلى نقص المادة الأولية و عدم وصولها في وقتها المحدد لكن عموما الإنتاج في هذا المركب يعتبر كبيرا جدا و مستمر .

2- تطور مبيعات المركب :

جدول رقم 03 : يظهر تطور مبيعات المركب السنوي 2008 – 2012

الوحدة : طن

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
المبيعات	33441	39800	46825	48880	55000

المصدر : دائرة الفواتير و البيع

تبين من خلال الجدول أن نسبة المبيعات في تغير مستمر من سنة إلى أخرى و يكون هذا الارتفاع في تزايد مستمر في كمية المبيعات و يرجع ذلك إلى الجودة التي تتميز بها منتجات المؤسسة و كذلك تنويعها للمبيعات و للتوضيح فان المركب يعتبر نقطة بيع كل في منطقة الشرق الجزائري لأنه يقوم ببيع كل المنتجات التي يقدمها هنكل في الجزائر

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لدى المركب 2005-2007.

نظراً لكون المؤسسة ميدان تجسيد عملية تقييم الأداء و كذا تربة خصبة لإسقاط مفهوم التنمية المستدامة عليها فسنعوم أولاً بإعطاء نظرة أولية عن المركب و حجمه ، ثم نقوم بتطبيق المؤشرات المالية التي تطرقنا إليها في الفصل الأول على المركب المنظفات بشلغوم العيد خلال الفترة الممتدة 2005—2007.

المطلب الأول: بعض المؤشرات عن المؤسسة :

سنحاول تقديم نظرة شاملة عن المؤسسة لإبراز مميزاتها بشكل عام ،إمكانياتها و فعالياتها لتكون لنا نظرة عن حجمها و طبيعتها من خلال المعطيات التالية:

1. هيكل اليد العاملة:

الجدول رقم (04) تطور هيكل العمال 2005-2007.

الوحدة: عامل

الفئات السنوات	2005	2006	2007	نسبة النمو 07/05
عدد العمال	630	560	520	0.82
نسبة التغير	-	0.88	0.92	

المصدر : مصلحة المستخدمين.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد العمال يتناقص باستمرار و بنسب مرتفعة و هذا و إن دل على شيء إنما يدل على التطور الحاصل من ناحية الآلات و المعدات و التخصص في العمل حيث أن مركب شلغوم العيد أصبح مختص في المسحوق الرغوي و بينما المنتجات الأخرى تصنع في رغبة و عين تموشنت.

2. الكتلة الأجرية:

جدول رقم (05)تطور الكتلة الأجرية من 2005-2007.

الوحدة : دج

السنوات	2005	2006	2007	نسبة التغير 07/05
الكتلة الأجرية	16155172.94	26966960.63	16214335.09	1.003
نسبة التغير	—	166.9	60.12	

المصدر :الملاحق (6.7.8)

يتبين لنا من خلال الجدول أن هناك زيادة ملحوظة في سنة 2006 ، و لكن تقل في سنة 2007 لنقص عدد العمال و هذه الزيادة في الأجور تكون محفز للعمال مما يزيد في الإنتاجية.

3. رقم الأعمال:

الجدول رقم (06): تطور رقم الأعمال 2007/2005

الوحدة: دج

السنوات	2005	2006	2007	نسبة النمو 07/05
رقم الأعمال	2230845933.21	2307171153.14	2828990412.12	1.26
نسبة التغير	—	1.03	1.22	

المصدر : معلومات محاسبية.

نلاحظ من خلال الجدول أن رقم الأعمال يتزايد باستمرار خلال سنوات الدراسة.

4. النتيجة المالية للدورة:

جدول رقم (07) : النتيجة الإجمالية لدورات 2005 . 2006 . 2007.

الوحدة : دج.

السنوات	2005	2006	2007	ن النمو
النتيجة الإجمالية	1606138176.69	1475430736.88	1742093092.46	1.08
نسبة التغير	—	0.91	1.18	

المصدر: الميزانية المحاسبية.

من خلال سنوات الدراسة نلاحظ أن المؤسسة واجهت عجز في سنة 2006 قدر بـ 130707439.8 دج و يعود هذا لأسباب منها انخفاض في المخزون في ذات السنة و كذا انخفاض في الإنتاج المباع ، و لكن تجاوز المركب هذا العجز في السنة الموالية بحيث حقق ربح قدره 266662356 دج.

المطلب الثاني : تحليل جدول حسابات النتائج:

1 جدول حسابات النتائج:

تعريف جدول حسابات النتائج هو عبارة عن وثيقة محاسبية ، تلخص نشاط المؤسسة دوريا و التي تعبر عن التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة دورة استغلالية معينة ، كما يعتبر أنجع وسيلة لتحليل المؤسسة.

الجدول رقم (08): جدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة .

الوحدة: دج

2007		2006		2005		السنوات البيان
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
-	-	0.34	7897760.34	0.55	12487084.60	مبيعات بضاعة
100	2828993412.12	99.65	2299273392.80	99.44	2218358848.62	إنتاج مباع
-	-	-	-	-	-	أداء خدمات
100	2828990412.12	100	2307171153.14	100	2230845933.21	رقم الاعمال
100	2828990412.12	100	2307171153.14	100	2230845933.21	رقم الأعمال
31.73	897710272.4	26.14	603109932.8	2.68	59886321.40	إنتاج مخزون
-	-	-	-	-	-	تحويل ت الإنتاج
-	-	-	-	-	-	إنتاج المؤسسة لذاتها
-	1931280139.71	-	1704061220.33	-	2170959611.80	النشاط الإجمالي(1)
0.083	1431415.00	0.28	7820653.04	6.29	15897409.88	بضاعة مستهلكة
99.16	1708683227.55	49.85	1380566035.89	52.72	133109434.98	مواد و لوازم مستهلكة
7.51	129540180.69	3.43	95192412.21	40.99	103504868.81	خدمات
100	1723068661.24	100	2768952724.82	100	252451713.6	استهلاكات وسطية (2)
-	208211478.47	-	1064891504.49-	-	1918507898.20	القيمة المضافة 1-2
-	1890536832.31	-	1427848073.58	-	1379194540.02	القيمة المضافة
1.36	5052392.81	2.27	11842736.68	-	-	إيرادات متنوعة
0.77	2851764.00	11.59	49171013.16	22.40	32766374.4	تحويل التكاليف الإستغلال
100	369099303.29	100	423970318.82	100	146256122.71	مجموع النواتج (3)
23.76	291689430.88	63.19	355599531.22	40.77	317658520.42	مصاريف العاملين
2.03	25021770.27	0.23	1344705.33	3.19	24929528.49	ضرائب و رسوم
0.5	6576367.01	0.01	58194.82	0.005	45722.93	مصاريف مالية
0.38	4771031.36	1.03	5838828.44	0.66	4743162.44	مصاريف متنوعة
7.70	94617781.80	30.00	168858231.04	12.42	96779787.57	حصص

						الإهتلاكات والمؤونات
65.56	804626001.44	62.39	351144723.33	42.99	334951797.18	مصاريف داخلية عامة
15.24	187064473.11		-		-	مصاريف خارجية عامة
100	1227302382.76	100	562746441.262	100	779108519.03	مجموع الأعباء(4)
	858203079.47		606017609.24	100	632852396.32	نتيجة الإستغلال 3-4
11.09	97200793.3	32.83	178796438.45	9.62	39118704.88	نواتج الإستغلال
9.10	79703966.41	44.13	240309909.70	62.67	258897568.6	تكاليف الاستغلال
1.99	17496826.62	11.29	61513471.25	53.20	219778863.62	نتيجة خارج الاستغلال
100	875699906.09	100	544504137.99	100	413073532.70	النتيجة الإجمالية
-	166382982.15	-	103455786.21	-	78483971.21	ضريبة على الإرباح
-	709316923.94	-	441048351.78	-	334589561.49	النتيجة الصافية

المصدر: تم إعداده اعتمادا على الملاحق رقم (01 - 02 - 03)

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول السابق تذبذب في النسب من سنة لأخرى و هذا راجع لعدة أسباب منها تحقيق للمركب خسارة في سنة 2006 و لكن إسترجع مكانته في 2007.

المطلب الثالث: التحليل باستعمال النسب المالية :

نسبة التداول:

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

الجدول رقم (09): حساب نسبة التداول 2007/2005

الوحدة: دج

2007	2006	2005	السنوات البيان
428178346.37	312088028.81	390752600.82	الأصول المتداولة
673134789.44	526198818.96	149646608.66	الخصوم المتداولة
0.63	0.59	2.61	نسبة السيولة السريعة

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات المحاسبية

(1) نسب السيولة السريعة :

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزون السلعي / الخصوم المتداولة

الجدول رقم (10) : نسبة السيولة السريعة 2007/2005

الوحدة: دج

2007	2006	2005	السنوات البيان
427842197.37	310404530.06	388931244.32	الأصول المتداولة - المخزون السلعي
673134789.44	526198818.96	149646608.66	الخصوم المتداولة
0.63	0.58	2.59	نسبة السيولة السريعة

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات المحاسبية

(2) نسبة السيولة المطلقة :

جدول رقم (11): حساب نسبة السيولة المطلقة 2007/2005

الوحدة: دج

2007	2006	2005	السنوات البيان
45855.85	56788.87	317877.92	النقدية في الصندوق و البنوك + الاستثمارات في أوراق مالية
673134789.44	526198818.96	149646608.66	الخصوم المتداولة
0.00006	0.0007	0.002	نسبة السيولة المطلقة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المحاسبية المقدمة.

نلاحظ من خلال الجدول الانخفاض الكبير و الواضح في نسبة السيولة المطلقة و هذا راجع إلى انخفاض في النقدية لدى المركب.

(3) نسبة رأس المال العامل:

$$\text{صافي رأس المال} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم}$$

الجدول رقم (12): حساب نسبة رأس المال 2007/2005

الوحدة: دج .

2007	2006	2005	السنوات البيان
428178346.37	312088028.81	390752600.82	الأصول لمتداولة
149646608.66	526198818.96	673134789.44	الخصوم المتداولة
278531737.71	214110790.15-	282382188.62-	نسبة صافي رأس المال

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماًداً على معلومات محاسبية.

يتبين لنا من خلال الجدول ، أن رأس المال العامل سالب في 2005 و 2006 وهذا يدل على الوضعية السيئة للمركب من حيث التوازن المالي (السيولة) و قد يؤثر على ثقة المتعاملين معه ، و لكن في سنة 2007 نلاحظ رجوعه موجب و هذا يدل على تحسن المركب و عودت توازنه المالي و هذا قد يزيد في عدد المتعاملين الحاليين و المستقبليين من مقدمي الائتمان التجاري و القروض القصيرة الأجل.

نسب النشاط :

نسبة دوران الأصول الثابتة

الجدول رقم (13): نسبة دوران الأصول الثابتة 2005 – 2007

الوحدة: دج

2007	2006	2005	السنوات البيان
2218358848.62	2299273392.08	2828990412.12	المبيعات
1163342708	1313914746	1215385576	أصول الثابتة
1.90	1.74	2.32	نسبة دوران الأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على معلومات محاسبية.

نلاحظ من خلال الجدول السابق انخفاض في نسبة دوران الأصول الثابتة وهذا لا يشجع على الاستثمار في المركب في الأصول الثابتة و للحصول على مقارنة موضوعية أكثر نقارنها مع مؤسسة أخرى .

معدل دوران الأصول المتداولة

الجدول رقم (14) معدل دوران الأصول المتداولة:

الوحدة: دج.

2007	2006	2005	السنوات البيان
2828990412.12	2299273392.08	2218358848.62	المبيعات
428178346.37	312088028.81	390752600.82	الأصول المتداولة
6.60	7.36	5.67	معدل دوران الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على معلومات محاسبية.

نلاحظ من خلال الجدول زيادة في معدل دوران الأصول المتداولة في سنة 2006 ثم تنخفض في سنة 2007 ، و يفسر ذلك على أن كل دينار مستثمر في أصول المركب يتولد عنه مبيعات قدرها 6.6 دينار و بما أننا لا نملك نسبة نمطية فإننا نقرن بين سنوات السابقة فنجد تذبذبها.

نسبة هامش الربح الإجمالي :

جدول رقم (15): نسبة هامش الربح الإجمالي 2007/2005.

الوحدة: دج.

2007	2006	2005	السنوات البيان
875699906.06	544504137.99	413073532.7	الربح الإجمالي
2828990412.12	2299273392.08	2218358848.62	المبيعات
0.30	0.23	0.18	نسبة هامش الربح الإجمالي

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على معلومات محاسبية

يتبين لنا ارتفاع نسبة الهامش الربح الإجمالي و هذا يدل على تطور المركب.

نسبة هامش الربح الصافي .:

الجدول رقم(16): نسبة هامش الربح الصافي 2005 – 2007.

الربح الصافي = الربح الإجمالي - الضرائب

و المركب يدفع ضريبة سنوية 19% .

الوحدة: دج.

2007	2006	2005	السنوات البيان
166382982.15	103455786.21	27183971.21	صافي الربح بعد دفع ضرائب و المصاريف
2828990412.12	2299273392.08	2218358848.62	المبيعات
0.058	0.044	0.012	نسبة هامش الربح الصافي

المصدر: من إعداد الطلبة و المعطيات المحاسبية.

يتبين من خلال الجدول، الزيادة في هامش الربح الصافي و بنسب صغيرة ، و هذا يدل على أن

الأرباح التي يحققها ببطء في تزايد.

نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات

الجدول رقم (17): نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات 2005-2007.

الوحدة: دج.

2007	2006	2005	السنوات البيان
166382982.15	103455786.21	27183971.21	صافي الربح
2828990412.12	2299273392.08	2218358848.62	صافي المبيعات
0.058	0.044	0.012	نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات

المصدر: : من إعداد الطلبة و اعتمادا على المعطيات المحاسبية.

بسبب عدم وجود صافي المبيعات فإن النسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات هي نفسها نسبة هامش الربح الصافي.

نسبة العائد على الأصول :

الجدول رقم (18): نسبة العائد على الأصول 2005 – 2007.

الوحدة :دج.

2007	2006	2005	السنوات البيان
166382982.15	103455786.21	27183971.21	صافي الربح
1742093092.46	1475430736.88	1606138176.69	مجموع الأصول
0.095	0.070	0.016	العائد على الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة و اعتمادا على المعطيات المحاسبية.

و نلاحظ زيادة في نسبة العائد على الأصول و إن كانت صغيرة فهي تدل على كفاءة الإدارة في إدارة مجموع أصولها و توليدها من صافي الربح.

نسبة العائد حقوق الملكية :

الجدول رقم (19) : نسبة العائد حقوق الملكية 2005 – 2007.

الوحدة: د.ج.

2007	2006	2005	السنوات البيان
166382982.15	103455786.21	27183971.21	صافي الربح
193258396.93	404727779.93	1043418035.33	حقوق الملكية
0.86	0.25	0.026	العائد على حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الطلبة و اعتمادا على المعطيات المحاسبية

نلاحظ الزيادة الواضحة في نسب العائد على حقوق الملكية أي ان الربح الصافي يزيد من حقوق الملكية.

الجدول رقم (20): الميزانية المحاسبية المفصلة 2005 – 2007.

الميزانية المحاسبية المفصلة لسنوات الدراسة 2005/12/31 – 2007/12/31.

الوحدة: د.ج

المبالغ			الاستخدامات	
2007	2006	2005	الموجودات الثابتة	
000	000	000	مصاريف الإعدادية	20
000	000	000	القيم المعنوية	21
166236735.00	166236735.00	166236735	الأراضي	22
547326508.52	574167934.95	642110653.62	تجهيزات الإنتاج	24
241502648.82	258140682.13	275082265.81	مباني	240
7037121.05	8667927.41	10305099.41	المنشآت الأساسية الهيكلية	241
223017267.64	224851955.32	257561646.54	معدات و أدوات	243
10444312.39	9649789.68	13233518.86	معدات نقل	244
6252354.17	4354449.23	6211525.19	تجهيزات المكتب و الاتصال	245
25090.32	30914.20	36753.28	مواد التغليف القابلة للاسترجاع	246
47515746.78	54330365.79	6291888878.62	تهيئات وتركيبات	247
38903155.13	41719285.49	44510566.37	تجهيزات اجتماعية	25
39033815.29	43767630.14	3707273.60	استثمارات قيد التنفيذ	28
791500213.94	825891585.58	856565228.59	المجموع	
336749.00	1683498.75	1821356.49	بضاعة	30
184453959.25	218707167.29	280807742.99	مواد و لوازم	31
20815594.73	13047398.37	15816643.21	منتجات نصف مصنعة	33
000	000	000	منتجات و أشغال قيد التنفيذ	34
94824911.37	63421161.74	79011283.57	منتجات منجزة	35
000	000	000	فضلات و مهملات	36
127747132.02	15228802.66	13295574.56	المخزونات الموجودة في الخارج	37

428178346.37	312088028.81	390752600.82	مجموع المخزونات	
677578.27	741428.06	2325100.22	حقوق الاستثمارات	42
3068301.39	39774417.02	5598292.91	حقوق على المخزونات	43
000	000	000	حقوق على الشركاء و الشركات الحليفة	44
41856970.82	30581436.21	25880390.48	تسبيقات على الحساب	45
8968689.90	6974067.96	7359772.45	تسبيقات الاستغلال	46
282003494.64	78925018.68	269550885.57	حقوق على الزبائن	47
158225497.13	180454754.56	48105905.65	أموال جاهزة	48
8179641.28	50397965.69	47788027.73	حسابات بنكية	485
0.00	000	000	حسابات بريدية	486
45855.85	56788.87	317877.92	صندوق	487
0.00	000	000	سلف مستديمة و اعتمادات	488
0.00	000	000	حسابات الخصوم المدنية	40
522411532.15	337451122.49	358820347.28	نتيجة السنة المالية	88
1742093092.46	1475430736.88	1606138176.69	النتيجة الإجمالية	
0.00	0.00	0.00	رأس مال الشركة	10
0.00	0.00	0.00	أموال شخصية	11
0.00	0.00	0.00	إعانات الإستثمارات	14
0.00	0.00	0.00	فرق إعادة التقييم	15
97812036.04	305271708.62	940811116.64	حسابات ما بين الوحدات	17
0.00	0.00	0.00	نتائج قيد التخصيص	18
95446360.89	99456071.31	102606918.69	مؤونات للخسائر و التكاليف	19
193258396.93	404727779.93	1043418035.33	المجموع	
3700615.88	4628053.71	6371184.18	ديون الاستثمارات	52
562680360.97	427158767.16	77908116.82	ديون المخزونات	53
484010251.86	398672336.34	61011755.15	الموردون	530
78670109.11	28486430.82	16896361.67	فواتير الإستلام	538
38601851.74	35283436.04	33502596.56	مبالغ محتفظ بها في الحساب	54
0.00	0.00	0.00	ديون اتجاه الشركاء و ش الحليفة	55
64101955.85	55078562.05	29264711.10	ديون الاستغلال	56
32973757.62	28277884.55	11200037.80	دائنو الخدمات	562
24068462.01	21479182.88	13333433.34	مستخدمون	563
2797561	0.00	0.00	ضرائب الاستغلال الواجبة الأداء	564
0.00	0.00	0.00	دائنو المصاريف المالية	565
0.88	11596.44	5000.05	دائنو المصاريف المتنوعة	566
0.00	0.00	0.00	الهيئات الاجتماعية	568
4262174.34	5309898.18	4726239.91	تسبيقات التجارية	57
4050000		.2600000	ديون مالية	58
0.00	4050000	0.00	أوراق الدفع	583
0.00	0.00	0.00	تسبيقات بنكية	584

0.00	0.00	0.00	حسابات الأصول الدائنة	588
0.00	0.00	0.00	المجموع	50
673134789.44	0.00	149646608.66		0
	526198818.96			
875699906.09	544504137.99	413073532.70		88
1742093092.46	1475430736.88	1606138176.69	المجموع	0

المصدر: من إعداد الطلبة و اعتمادا على المعطيات المحاسبية

الجدول رقم (21) الميزانية المالية المفصلة 2005 – 2007.

الميزانية المالية لسنوات 2005.2006.2007.

الوحدة: دج.

المبالغ			الاستخدامات
2007	2006	2005	
1313914746	1163342708	1215385576	الموجودات الثابتة
166236735	166236735	166236735	أراضي
1083121050	1134194019	1267460341	تجهيزات الإنتاج
38903155.13	41719285.49	44510566.37	تجهيزات الاجتماعية
39033815.29	43767630.14	3707273.60	استثمار قيد التنفيذ
677572.27	741428.06	2325100.22	حقوق الاستثمار
3068301.39	39774417.02	5598292.91	حقوق على المخزون
41856970.82	30581436.21	25880390.48	تسبيقات على الحساب
8968689.90	6974067.96	7359772.45	تسبيقات الاستغلال
282003494.64	78925018.68	269550885.57	حقوق على الزبائن
166450994.2	230909509.1	96211811.3	أموال جاهزة
428178346.46	312088028.88	390752600.69	الموجودات
336749	1683498.75	1821356.49	بضاعة
184453959.25	218707167.29	280807742.99	مواد ولوازم
20815594.73	13047398.37	15816643.21	منتجات نصف مصنعة
0.00	0.00	0.00	منتجات قيد التنفيذ
94824911.37	63421161.74	79011283.57	منتجات تامة
127747132.02	15228802.66	13295574.56	مخزون لدى الغير
1742093092.46	1475430736.88	1606138176.69	المجموع
المبالغ			الموارد
2007	2006	2005	

193258396.93	404727779.93	1043418035.33	أموال دائمة
			رأس مال الشركة
			أموال شخصية
			اعانات الاستثمار
			فرق إعادة التقدير
97812036.04	305271708.62	940811116.64	حسابات ما بين الوحدات
			نتائج قيد التخصيص
95446360.89	99456071.31	102606918.69	مخصصات الأخطار والتكاليف
673134789.44	526198818.96	149646608.66	أموال الأجنبية
3700615.88	4628053.71	6371184.18	ديون الاستثمارات
562680360.97	427158767.16	77908116.82	ديون المخزون
38601856.76	35283436.04	33502596.56	اقتطاعات للحساب
64101955.85	55078562.05	29264711.10	ديون الاستغلال
4050000.00	4050000.00	2600000.00	تسيقات تجارية
			ديون مالية
875699906.09	544504137.99	413073532.70	نتيجة الدورة المالية
1742093092.46	1475430736.88	1606138176.69	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة و اعتمادا على المعطيات المحاسبية

الجدول رقم (22) الميزانية المالية المختصرة 2005 – 2007.
الميزانية المختصرة لفترة 2005_2007.

الوحدة: دج

المبالغ			الاستخدامات
2007	2006	2005	
1313914746 428178346.37	1163342708 312088028.81	1215385576 390752600.82	الأصول الثابتة الأصول المتداولة
1742093092.46	1475430736.88	1606138176.69	المجموع
			الموارد
193258396.93	404727779.93	1043418035.33	حقوق الملكية
3700615.88	4628053.71	6371184.18	خصوم غير متداولة
673134789.44	526198818.96	149646608.66	خصوم متداولة
1742093092.46	1475430736.88	1606138176.69	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة و اعتمادا على المعطيات المحاسبية

المبحث الثالث : دور الأداء المالي في تحقيق التنمية المستدامة :**المطلب الأول : تنمية مواءمة للطبيعة:**

لقد بدأت علاقة الإنسان بالبيئة في السنوات الأخيرة تزداد سوءاً، نظراً لسوء استغلال الإنسان لعناصر البيئة، و تهديده المستمر لنظم البيئة و قد كان للتطور الصناعي دور كبير في ذلك منذ بداية الثورة الصناعية.

كما كان للزيادة السكانية الهائلة تأثير واضح على البيئة، ساعد على تردي العلاقة بين الإنسان و بيئته. ، فقد ازداد الإنتاج الصناعي بمعدلات مرتفعة خلال الفترة من 1950 إلى 1973 حيث بلغ معدل النمو في الصناعة الإستخراجية 5 % سنوياً، و في الصناعة التحويلية 7 % سنوياً، إلا أن معدلات النمو أخذت بعد ذلك في الانخفاض إلى حوالي 3% سنوياً، فكانت هذه الفترة فترة حرجة يمر بها المجتمع الإنساني و تمر بها الكرة الأرضية، إذ أخذت الصناعة الحديثة المعقدة اتجاهات خطيرة في هذه الفترة متمثلة في زيادة كمية . و نوعية الملوثات الناتجة عنها ثم تباينت وجهات نظر الدول النامية و البلدان المتقدمة بالنسبة إلى الأثر البيئي للتصنيع حيث احتلت دواعي التنمية و التقدم الصناعي السريعين أولوية عظمى بالنسبة للأهداف الدول النامية التي اعتبرت أن التلوث الناجم عن الصناعة لا يشكل أي مشكلة بالنسبة لهم و أن أمامهم الوقت الطويل قبل أن يصبح هذا الأمر مشكلة في مجتمعاتهم و كان منطلق هذه النظرة أن الفقر هو الملوث الرئيسي و أن التوسع الصناعي السريع هو الطريق الأكيد إلى النمو الاقتصادي و تحسين مستوى المعيشة و جاء عقد الثمانينات ليشهد تغييراً ملموساً في نظرة الدول النامية و الدول المتقدمة لهذه المسألة، جاء ذلك كنتيجة للتجربة المباشرة للدول النامية بالنسبة للآثار المدمرة لبعض الصناعات على كل من عناصر البيئة الطبيعية وعلى صحة الإنسان ونوعية حياته مثل حادث انفجار مفاعل تشيرنوبيل في الإتحاد السوفيتي (في السابق) عام 1986 ، تلوث. شواطئ ألاسكا بالبترول عام 1987 و على نطاق المستجديات و المتغيرات و خلال السنوات العشرة الأخيرة شاهدنا تحولاً أساسياً في النظرة إلى العلاقة بين البيئة و النمو الاقتصادي و بأن التنمية و البيئة هو عمليتان متلازمتان و لا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين أهدافهما، ذلك أنه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان، فإن التنمية هي سعي الإنسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية و الحياتية عموماً.

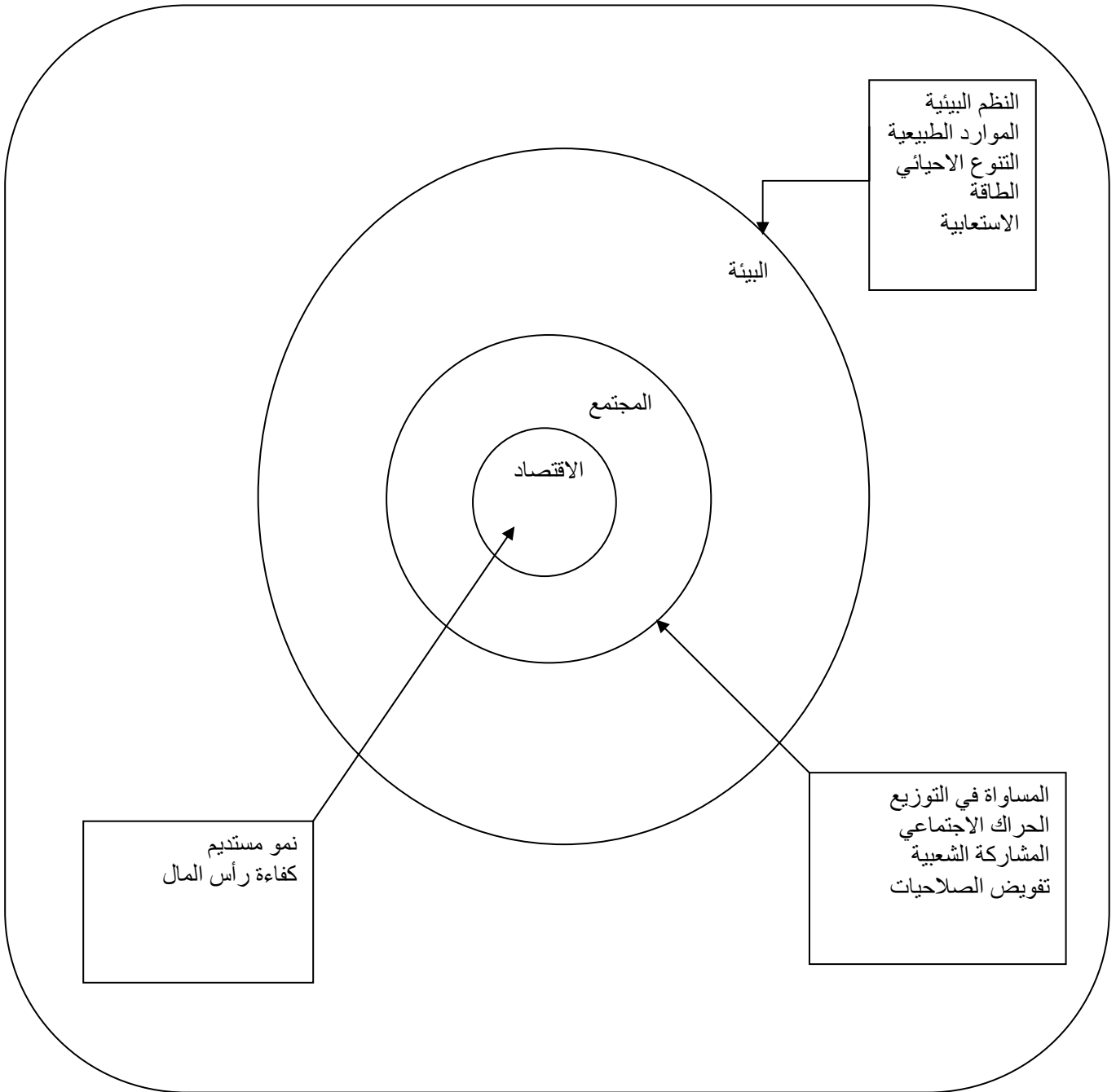
فكان مؤتمر ريودي جانيرو بمثابة خطوة جديدة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة. أكد هذا المؤتمر أن "التنمية المستدامة هي خطوة ضرورية لتجاوز التدهور البيئي" ، و إعلان ريو حول البيئة و التنمية الذي يحتوي على مجموعة من الأهداف للتنمية المستدامة المتعلقة بالمحافظة على البيئة و واجبات و حقوق الدول في هذا المجال. حيث تتضمن هذه الوثيقة ما يلي:

- مسؤولية الدولة في عدم إلحاق أضرار بيئية بالدول الأخرى، أو بمناطق تتجاوز حدود ولايتها.
- حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، و لا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.
- تتعاون الدول بروح من المشاركة العالمية في حفظ و استيراد صحة و سلامة النظام الإيكولوجي للأرض.
- تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى ذي الصلة.
- تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة، و ينبغي أن تعكس المعايير البيئية و الأهداف و الأولويات الإدارية السياق البيئي و الإنمائي الذي تنطبق عليه.
- تضع الدول قانونا وطنيا بشأن المسؤولية و التعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث و غيره من الأضرار البيئية.
- ينبغي أن تتعاون الدول بفعالية في منع تغيير موقع أي أنشطة و مواد تسبب تدهورا شديدا للبيئة.
- من أجل حماية البيئة، تأخذ الدول على نطاق واسع بالنهج الوقائي، حسب قدراتها.
- تقوم الدول بإخطار الدول الأخرى على الفور بأي كوارث طبيعية أو غيرها عن الحالات الطوارئ التي يحتمل أن تسفر عن آثار ضارة مفاجئة على بيئة تلك الدول.
- يتم توفير الحماية للبيئة و الموارد الطبيعية للشعوب التي تقع تحت الاضطهاد و السيطرة و الاحتلال.

المطلب الثاني : علاقة أبعاد التنمية المستدامة بالأداء:

تتوضح جليا هذه العلاقة بالشكل التالي :

الشكل رقم (01): أبعاد التنمية المستدامة و تكاملها.



المصدر: عمل الباحثين.¹

¹ د عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنت التنمية المستدامة - فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها - دار الصفاء للنشر و التوزيع - عمان - الطبعة الأولى 2007 ص 43.

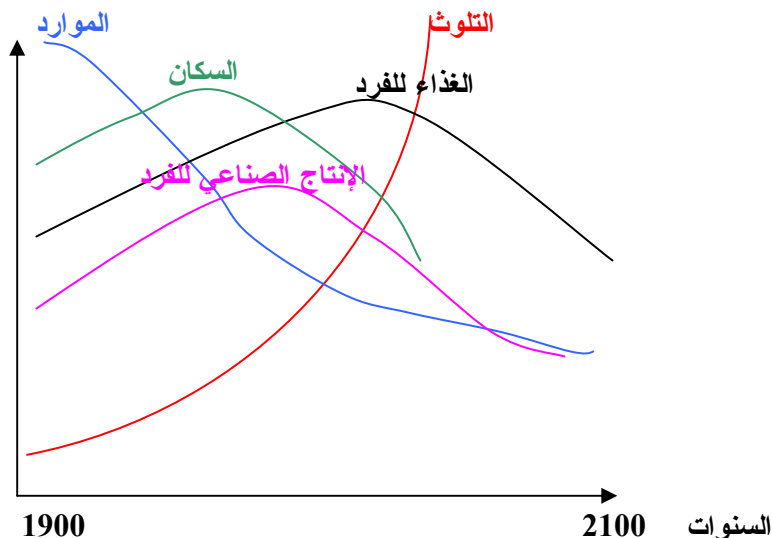
تعليق من خلال الشكل السابق نلمس مدى ترابط و تكامل أبعاد التنمية المستدامة بحيث البيئة تشمل كل من المجتمع أي رأس المال البشري الذي يؤثر سلبا أو ايجابا عليها و الاقتصاد الذي هو الأداء الاقتصادي و المالي و هو المسؤول عن حمايتها .
علاقة البيئة بالتنمية :

يمكن النظر إلى العلاقة بين البيئة والتنمية على أنها تكاملية، حيث أن تحقيق تنمية عالية، تكفل إيجاد موارد إضافية، يمكن تخصيصها للاستثمار في الأغراض البيئية، كما توجد دالة موجبة بين معدلات التنمية ومستوى المعيشة، حيث كلما زادت معدلات التنمية زاد تفضيل الأفراد للبيئة الطبيعية، وهذا يفسر كون الدول المتقدمة أكثر اهتماما بالبيئة.
علاقة متصارعة:

لقد ظهر في أوائل 1968 نقاش عرف بـ " حدود النمو وقد استعرضت مجموعة من الباحثين (30 شخصا من عشرة دول منهم اقتصاديون، أرباب أعمال، سياسيون) في بحث أجروه تحت رعاية نادي روما ذي المكانة المرموقة النتائج البيئية العالمية المستقبلية التي تنطوي على كارثة من خلال بعض الافتراضات والتقديرات الاستقرائية المبسطة الخاصة بمعدلات السكان والموارد .
وتؤمن هذه النظرية أن مصير الجنس البشر سيكون كارثي بفعل النمو السكاني والصناعي وتدهور البيئة وعجز البيئة على استيعاب هذا التدهور.

وتقوم النظرية بوضع نموذج يتكون من عناصر هي استنزاف الموارد الطبيعية، النمو الصناعي، التغذية. ويوضح الرسم التالي نسق النمو والانهيار

الشكل(02):منحنى يوضح نسق النمو و الانهيار



يوضح الرسم أن الموارد أدت في البداية إلى زيادة الإنتاج الصناعي وارتفاع عدد السكان والغذاء وفي ذات الوقت ارتفاع تدريجي للتلوث.

لكن مع مرور الوقت وارتفاع معدلات استخدام الموارد إنهارت قاعدة هته الأخيرة وازداد حجم التلوث أكثر، مما أدى إلى ارتفاع معدل الوفيات ونقص الغذاء .

فالنظرية توصلت إلى نتيجة تنبؤية مفادها " إذا استمرت اتجاهات النمو الحالي دون تغيير فيما يخص سكان العالم والتصنيع والتلوث وإنتاج الطعام وتناقص الموارد فإن النمو سيحدث هبوط مفاجئ في السكان وزيادة التدهور البيئي "2.

بالرغم من أن النظرية سلطت الضوء على المشاكل البيئية وفي مقدمتها التلوث واستنزاف الموارد، إلا أنها أهملت العديد من العوامل كالتطور التكنولوجي، الاكتشافات الجديدة، فروقات النمو وتفاوت المشكلات البيئية، كما أن النظرية بالغت كثيرا في وضع نهاية للعالم بهذه الطريقة، إذ أن لكل مشكلة حل والتاريخ الاقتصادي اثبت ذلك وأبرز مثال مشكلة الكساد العظيم الذي تعرض له العالم عام 1936.

المطلب الثالث: مساهمة الأداء المالي في المؤسسة و تحقيقها للتنمية المستدامة:

الأهداف الحماية و نظافة البيئة و الجودة 2012 S.H.E.Q:

الجدول رقم (23) : يوضح الأهداف المرسومة من أجل حماية البيئة:

الأهداف	التطور	2012	2011		
0.9	-	0.00	0.00	حوادث العمل (IR)	SHE
3.80-	36-	126.00	196.47	الكهرباء (KW/T de pf)	
3.8-	19-	28.23	34.90	الغاز الطبيعي Nm/t de pf	
4.9-	50-	1.24	2.49	الماء (m3/T de pf)	
4.0-	16	5.65	4.88	الفضلات (kg /t de pf)	
87	/	96.88	96.58	النوعية و الجودة (%)	
0.10	/	0.00	0.00	الإنتاج المقبول (%)	Q
0.03	/	0.00	0.01	النتاج المرفوض (%)	

المصدر الملحق رقم (11)

2. عبد الله نجيب محمد. البعد الإنساني في التنمية. ندرة قضايا التنمية والبيئة في إفريقيا. القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية 18-19 نوفمبر 2000. ص 29.

نلاحظ من خلال الجدول أن المركب يستغل الموارد بعقلانية بحيث نجد أنه يستغل أقل ما منح له فمثلا كانت متطلباته من الكهرباء أن يقل (-3.8) و لكنه استغل (-36) وهي تعتبر الطاقة الزائدة و ضائعة لكن المركب حاول تقليلها و لازل يحاول ترشيد استخداماته للطاقة و نحوها من أجل البقاء و حماية البيئة .

و كذلك لديه إستراتيجيات كإعادة استعمال الماء المستعمل من خلال مشروع تنبناه مؤخرا لأجل تطوير تقنية إعادة استعمال الماء المستعمل.و تصفية مياه الأمطار. و تعتبر هذه الخطوة جيدة لحماية الموارد.

الأهداف المحيطة بالموقع:

جدول (24) يوضح الأهداف المحيطة بالموقع:

الوحدة: %

البيانات	الهدف 2005	النتيجة	هدف 2006	النتيجة	الهدف 2007
استهلاك المياه في الطن من منتج نهائي	-2	-5.5	-3	-4.2	-2
استهلاك الغاز الطبيعي في الطن من المنتج النهائي	-1.5	-2.4	-3	-3.1	-2
استهلاك الكهرباء في (العبوات)	-1	-0.7	-3	-10.7	-2
كل الفضلات المختلطة من المنتج النهائي (كلغ في الطن)	-3	-21.9	-3	-4.10	-2

المصدر: الملحق رقم (10)

يتبين لنا من خلال الجدول أن المركب كل يخفض من استهلاكه للماء و الالغاز الطبيعي والكهرباء و الفضلات بحيث توصل إلى نتائج مرضية و هي أقل من المتوقعة ففي 2005 توقع أن ينخفض استهلاك الماء إلى (-2%) و لكنه وصل إلى نتيجة (-5.5%) و توقع الفضلات (-3%) و توصل إلى نتيجة (-21%) و كل هذه النتائج تعد أمرا جيدا بالنسبة للمركب من حيث التكاليف و بالنسبة للمجتمع ليأخذ نصيبه من الموارد.

جدول رقم (25): التأثير على البيئة و معالجته:

الرقم	نمو النشاط	نشاط الوحدة	التأثير على البيئة	مسؤول القياس	الوقت	المسؤول عن العمل
1	وحدة الصيانة	تخزين في منطقة 1100	تلوث و فساد الأرض من (DDB DD بنزات	بناء أرضية لتجميع لتفادي فساد الأرض و إعادة إرجاعه لمنتوج في برميل لحفظه	ماي 2009	المشروع
2	الانتاج	تخزين في المنطقة 1100	تلوث و فساد الأرض و المياه عن طريق انتقاله (بالضح الصرف)	بناء حائط من الخرسانة دائر بكل المنطقة لتعبئة الناتج في حفرة لإعادته	سبتمبر 2009	المشروع
3	الانتاج	السلفة	تلوث البيئي عن طريق تسرب الغاز لسوء المعالجة في دائرة التدابير الوقائية	تنشيط فرق معالجة الغازات و تصليح الأدوات بتغير قطع الأجهزة	2009	مشروع DI+
4	الانتاج	غبرة المنظفات	التسربات + السوائل	تغطية مكان التصنيع للحفاظ على المنتج الضائع و ذلك بتصفية دورية	2009	مشروع DI+
5	الأمن الوقائي	حوض الراسب المعاد	عموما بقية المعالجة بعد الراسب الناتج من المياه فيوضع في الحوض	توقع الانخفاض	2009	مشروع DI+

المصدر : مخطط الأعمال لـ AES شلغوم

العيد

التأثير على البيئة :

من خلال الجدول نلاحظ الإجراءات المتبعة من طرف المركب لحماية البيئة من المواد الناتجة عن عملية تصنيع مواد التنظيف و التي تسبب التلوث الجوي و الأرضي فقامت ببناء أرضية و حائط من الخرسانة يتجمع فيها المواد المتسربة من الأنابيب أو غيرها من أجل إعادة إستعمالها و كذلك تكوين فرق صيانة يقومون بالعمل المتواصل لتصليح و صيانة الأجهزة .

مساهمة الأداء المالي للمؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة:

ان فعالية إدارة الأداء في المؤسسة الحديثة التي تواجه تنافسية شديدة ومحيط معقد وسريع التغير، وفي ظل الظروف والتطورات العديدة والمختلفة نتيجة تأثيرات العولمة في شتى المجالات ، إلا ان هذا الشرط لن يتحقق إلا من خلال التنبؤ والاستشراف بالمستقبل الإعدادي له بالشكل إلي يسمح باستغلال ما يتيح من فرص ومخاطر ، مع تحليل أطراف المعادلة التي مفادها تحسأين آليات إدارة الأداء وتطوير فعاليتها وربطها بالبيئة التي فرضتها شروط التنمية المستدامة وانعكاساتها على مختلف الجوانب التي لها صلة بذلك ، انطلاقا من كيفية إدارة المورد البشري و المالي وكيفية التحكم في مؤهلاته وكفاءاته وقدراته العلمية لتحسين الأداء بالنسبة للمؤسسة وكيفية إدارتها اتخاذ القرارات السليمة مع تطوير فعاليتها لمواجهة وتحقيق تنافسية سوقية في ظل الشروط الحديثة لميكانيزمات اقتصاد السوق .

لذا فان المؤسسة الحديثة تواجهها جملة من التحديات التي فرضها عليها محيطها المتغير ، ومن اجل بقائها واستمرارها يشترط عليها التفكير والبحث الدائم عن الحلول والطرق التي تربط بين كل من الأداء والفعالية لتحديها لتلك الصعوبات والصمود ودخول المنافسة مع الاستثمار في العنصر البشري في اجتذاب أحسن الكفاءات من السوق وتحقيق آليات ومتطلبات التنمية المستدامة .

ولا يكون هناك تطور اقتصادي مع تلوث بيئي لأن المجتمعات الواعية لا تقبل أي استثمار يسيء إلى الطبيعة بأي شكل من الأشكال و حتى للموارد فهي تريد تلبية حاجاتها الأساسية دون المساس بأجيال القادمة و تدعم النمو الاقتصادي و الإجتماعي و الإيكولوجي ونجد بعض الدول النامية و التي تفكر فقط في الآن و تفكر فقط في ماذا تأكل الآن وهذا نتيجة الفقر فتستقبل المشاريع الإستثمارية الكبرى من الشركات العملاقة و التي تسبب التلوث فهي تستقبلها من أجل إنتاجها فقط و لا تراعي الجانب البيئي الذي سيسبب لها أزمات أكثر حدة من أزمة الفقر مثل الصين في عند انفتاحها على التجارة و بسبب اليد العاملة الرخيصة أتت كل شركة لتستثمر و لم يدرس أي مشروع عن أضرار التي يلحقها بالبيئة و كانت النتيجة أكثر الدول تلوث سواء جوي بري وبحري.

خاتمة الفصل الثالث:

قد كشفت بعض الإحصائيات أن 20% فقط من وظائف الإدارة المالية تهتم بالأداء المالي، وإدارة المخاطر والتنبؤ والتخطيط الإستراتيجي، وتحليل الاستثمار والمنافسة الذكية... الخ. على الرغم من أن هذه الأنشطة هي التي تنتج قيمة حقيقية للمؤسسة وللملاك. أما النسبة الباقية والمقدرة بـ 80% فتهتم الإدارة المالية فيها بأداء بعض الأنشطة ذات الطابع المحاسبي وهو الدور الذي بدأت تتخلص منه الإدارة المالية، حيث التحرك بوعي نحو الأنشطة التي تؤدي إلى إنشاء القيمة ومن ثم تحسين أداء المؤسسة، وكنيجة للدور الجديد الذي تضطلع به الإدارة المالية فقد أصبح لزاماً لأن تتخلص من النموذج المحاسبي التقليدي، وهذا يتطلب تحديد أدوات ووسائل قياس أداء المؤسسة والتي تركز على القيمة وليس على الربح.

لذا الأداء في المؤسسة الحديثة يواجه تنافسية شديدة ومحيط معقد وسريع التغير ، وفي ظل الظروف والتطورات العديدة والمختلفة نتيجة تأثيرات العولمة في شتى المجالات ، إلا ان هذا الشرط لن يتحقق إلا من خلال التنبؤ والاستشراف بالمستقبل الإعدادي له بالشكل إلي يسمح باستغلال ما يتيح من فرص ومخاطر ، مع تحليل أطراف المعادلة التي مفادها تحسين آليات إدارة الأداء وتطوير فعاليتها وربطها بالبيئة التي فرضتها شروط التنمية المستدامة وانعكاساتها على مختلف الجوانب التي لها صلة بذلك ، انطلاقاً من كيفية إدارة المورد البشري وكيفية التحكم في مؤهلاته وكفاءاته وقدراته العلمية لتحسين الأداء بالنسبة للمؤسسة وكيفية إدارتها اتخاذ القرارات السليمة مع تطوير فعاليتها لمواجهة وتحقيق تنافسية سوقية في ظل الشروط الحديثة لميكانيزمات اقتصاد السوق .

الخاتمة العامة:

في ظل التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية، وجب على هذه الأخيرة ضرورة السعي المستمر لتحسين أدائها، حتى ترقى إلى مستوى تلك التحديات، و ذلك دون إهمال متطلبات التنمية المستدامة، و قد اتجهت الإدارة المعاصرة للبحث عن السبل التي تساعد على تحقيق ذلك، حيث كانت إدارة الجودة الشاملة قاعدة الأساس التي انطلقت منها في إطار هذا البحث؛

و تكمن مقومات تحسين الأداء، في وجود قيادة إدارية واعية تحرص على كسب رضا و ولاء العميل الخارجي، و تعمل على تجنيد كافة موارد المؤسسة خصوصا البشرية منها، و الاهتمام بها و السهر على تفعيل مشاركتها في تحقيق أهداف المؤسسة الموضوعية ضمن خطة إستراتيجية، تعتمد على الابتكار لتقديم الجديد، بما يمكنها من تحسين أداء أعمالها، ويقع التعلم في صميم قدرة أي مؤسسة على التكيف مع بيئة سريعة التغير، فهو مفتاح القدرة على التعرف في الوقت المناسب على الفرص المتاحة، واستغلالها بسرعة و على أكمل وجه.

نتائج اختبار الفرضيات:

ومن خلال بحثنا هذا حولنا الإجابة على التساؤلات المطروحة سلفا في المقدمة و تبين لنا مايلي:

الفرضية الأولى : ثبتت مصداقيتها حيث ان الأداء المالي هو أداة من أدوات قياس و تقييم المؤسسة من عدة جوانب . و ظهر ذلك جليا في الفصل الأول و أكدناها في دراسة حالة المركب.

الفرضية الثانية : أما عن التنمية المستدامة فقد أثبتنا صحتها من خلال تعريف اللجنة العالمية للبيئة و التي تؤكد على ضرورة حماية الموارد المحدودة و الغير متجددة من الانقراض و كذا الحفاظ عليها من أجل الأجيال القادمة.

الفرضية الثالثة: و التي نتحدث عن الدراسة التطبيقية لمركب المنظفات هنكل ومدى محافظته على البيئة و استعماله لعدة إستراتيجيات تساهم في الحفاظ على الموارد.

النتائج العامة من الدراسة:

خرجنا بعدة نتائج نوجزها فيما يلي:

التحليل المالي أداة فعالة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

النسب المالية توضح وضعية المؤسسة ومدى قدرتها المالية.

التنمية المستدامة لا تدرس الجانب البيئي فحسب بل تدرس الجانب الاقتصادي و الاجتماعي..

التنمية المستدامة مسؤولية الجميع سواء دول غنية أو فقيرة .

المؤسسة الصناعية الأكثر تلوث للبيئة لذا فهي تدرس الجانب البيئي قبل بداية أي مشروع لها.

إن التنمية المستدامة هي تلك التي تسعى إلى تحقيق توازن بين الذي يعد وليد احتياجات أجيال الحاضر دون التضحية بالمستقبل ولعل أوضح دليل على ذلك هو المثل الصيني القائل: " لا تعطني سمكة ولكن علمني كيف أصطادها " .

وعلى ذلك تعتبر التنمية المستدامة هي المخرج الوحيد لأزمة التنمية والأزمة الاقتصادية العالمية التي يواجهها العالم في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وهدفها الأساسي والجوهري النهوض بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال المناخ المناسب والسليم لنجاح هذه الأبعاد .

وتتجلى أهمية التنمية المستدامة في الدراسات التطبيقية والعملية لها في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية ومما زاد أهميتها هي احتواءها على البعد الإنساني أي النهوض الشامل للمجتمع بأكمله .

ومع دخول القرن 21 اعتبرت التنمية المستدامة دليل ساطع للتطور في العالم نظرا للتحولات الاستراتيجية في مختلف الميادين التي ترتب عليها تحرير التجارة وفتح الأسواق وأصبحت هناك منافسة واضحة بين اقتصاديات الدول

توصيات و اقتراحات:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا أهميته البالغة التي تكمن في إزالة كل الحواجز و الفروقات بين المجتمعات لأن الكل تقع على عاتقه مسؤولية حماية البيئة .

توجب على المدراء و صناع القرار قبل اتخاذ أي قرار لا بد من دراسته جيدا من كل الجوانب دون إهمال الجانب البيئي و ذلك لأهميته الكبيرة.

الأداء المالي ليس مجرد معرفة الجانب المالي لدى أية مؤسسة و إنما إعطاء نظرة جيدة للزبائن و المتعاملون و كسب ثقتهم و ولائهم وكذلك بقاءها وقت أطول من خلال الجودة و نظافتها و حفاظها على البيئة.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. ترجمة محمد كامل عارف مراجعة د.علي حسين حجاج مستقبلنا المشترك سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب - الكويت - 1989.
2. خالد مصطفى قاسم - إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة الناشر الدار الجامعية - الإسكندرية 2007.
3. د عبد الغفار حنفي تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى الدر الجامعية الإسكندرية - مصر - 2005.
4. د عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنط التنمية المستدامة - فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها - دار الصفاء للنشر و التوزيع - عمان - الطبعة الأولى 2007
5. د مؤيد راضي خنفر ، د غسان فلاخ المطازنة تحليل القوائم المالية دار المسيرة للنشر و التوزيع الطبعة الأولى عمان الأردن 2006.
6. د محمد سعيد عبد الهادي - الإدارة المالية الاستثمار و التمويل تحليل مالي للأسواق المالية و الدولية - دار الحامدة الطبعة الأولى عمان 2008.
7. عدنان النعيمي ، سعدون الساقى ، أسامة سلام ، شقيري نوري موسى الإدارة المالية النظرية و التطبيق - كلية العلوم الإدارية و المالية جامعة الإسراء الخاصة الطبعة الأولى - عمان 2007.
8. عرفان تقي الحسن التمويل الدولي الطبعة الأولى دار مجد لاوي للنشر و التوزيع 1999.
9. مجيد الكرخي، تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية دار المناهج للنشر و التوزيع - عمان - الأردن - 2007.
10. محمد محمود الخطيب الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة - دار الحامد الطبعة الأولى عمان الأردن 2009.

المذكرات:

1. الطاهر خامرة المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة - حالة سوناطراك - رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد و تسيير بيئة جامعة مرباح قاصدي - ورقلة - 2007/ 2006.
2. زرنوح ياسمينة إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة تقييمية - رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير الجزائر 2005 - 2006 .

3. لطرش سميرة تحت إشراف الأستاذ لعرايبة مولود تقييم الأداء المالي لمنشأة مسجلة في البورصة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير – جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر 2001-2002.

المدخلات و الملتقيات و الندوات:

1. د عمر شريف مداخلة : التنمية المستدامة و آليات تحسين إدارة الأداء و تطوير الفعالية في المنظمة – الملتقى العلمي الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة – جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية 10، 11 نوفمبر 2009.

2. دوناتو رومانو - الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة - مشروع GCP/SYR/006 /ITA المرحلة الثانية وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي NAPC التعاون الإيطالي ، منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة 2009

3. سامية خرباش ،نادية خرباش مداخلة: معايير قياس و أداء المنظمة في ظل التنمية المستدامة الملتقى العلمي الدولي : أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة جامعة لمسيلة – الجزائر – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية أيام 10 - 11 نوفمبر 2009.

4. عبد الله نجيب محمد. البعد الإنساني في التنمية. ندرة قضايا التنمية و البيئة في إفريقيا. القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية 18-19 نوفمبر 2000.

الملخص:

نستخلص من دراستنا لهذا الموضوع أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال المالية على الإدارة المشرفة إذا يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها المالية و هذا ما يؤدي إلى تعظيم أرباحها و هو ما يستوجب إدماج البعد البيئي و الاجتماعي و الاقتصادي في استراتيجية المؤسسة الاقتصادية التي تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية تحقيق نمو اقتصادي، عدالة إجتماعية و حماية البيئة، و من خلال ما إرتئينا في مركب المنظفات هنكل أنها تحقق توازن مالي لتحقيق التنمية المستدامة للمحافظة على مكانتها.

Résumé :

La dessiner de notre étude ce sujet (évaluer la performance financière pour l'entreprise) parmi les moyens les plus importants qu'en vertu de ce qui affiche des résultats finane ; d'entreprise a administration superviseur comme preuve de leur efficacité dans l'exercice de sa fonctions de financier ; c'est ce qui conduit à maximiser les profits ; oui exige l'intégration de la dimension environnementale et le social et économique aloassh stratégie économique qui repose sur trois principes de base (la croissance économique , la justice social , protection de l'environnement) grâce à notre étude des détergents HENKEL, composés vu qu'ils font un équilibre financier dans la réalisation du développement durable afin de maintenir sa position .